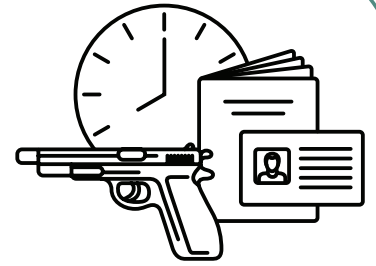
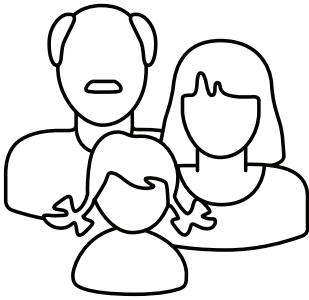
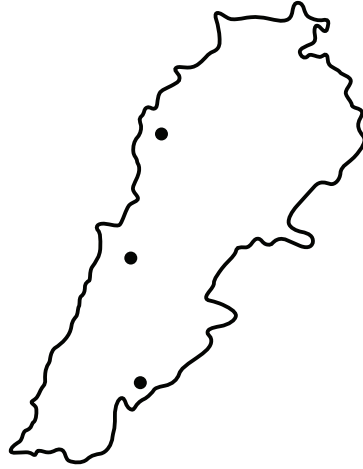


مراقبة

أزمة

و

الأمن (غير) الرسمي في لبنان



المُلخَصُ التَّنفيذِيّ

ص. ٣

المقدِّمة

ص. ٥

١. المنهجية

لمحة عن خلفيّة المواقع الثلاثة

ص. ٩

٢. السّلالات المحليّة للأمن أو انعدامه في المواقع الثلاثة

ص. ١٥

٣. تفكيك الإنقسام ما بين «الدّولة الضعيفة - والآليات غير الرسميّة القوية»

ص. ٢١

الخاتمة

ص. ٣٧

قائمة المراجع

ص. ٣٩

شكر وتقدير

أعدّ هذا التقرير ضمن إطار مشروع مركز «دعم لبنان» لحماية اللاجئين الحضريين ضمن نظام الأمن الخليط في لبنان: بحث وجدول عمل - بالشراكة مع منظمة «إنترناشونال أليرت» International Alert وبدعم من منظمة هولندا للبحوث العلميّة WOTRO-NWO.

يوذ الكتاب أن يتقدّموا بجزيل الشكر من الذين شاركوا في المقابلات في المواقع الثلاثة المختارة لأجل مشاركتهم في البحث ومشاركتهم تجاربهم. كما نتوجّه بأحر عبارات الشكر لزملائنا في منظمة «إنترناشونال أليرت» لأجل مساهمتهم الشيقة، ولجميع المشاركين الذين كانوا جزءاً من نقاش الطاولة المستديرة والتي التأمّت في أيار/مايو ٢٠١٦، ودارت حول النتائج الأولى للدراسة. ونوذ أن نعرب عن امتناننا أيضاً لفايان جوبارد لمراجعتهم المتأنيّة للدراسة، وأيضاً لفانسان جيسر، وميريام كاتوس، وسعاد أبي سمرا لأجل مساهماتهم في مراحل مختلفة من البحث.

الكتاب:

إستيلا كاري، مريم يونس، ماري-نويل أبي ياغي

مُساعدو الباحثين:

سيمونا لوي، رولا صالح، أمريشا جاغاناسينغ

مُحرّر النسخة:

نيكول قري

المضمون ومدير الإتصالات:

ليا يمّين

التصميم والرّسوم البيانيّة:

نايله يحيى

إنّ وجهات النظر الواردة في هذا المنشور تعود للكاتب أو الكتاب وحدهم، وهي لا تعكس بالضرورة آراء مركز دعم لبنان أو منظمة إنترناشونال أليرت أو منظمة هولندا للبحوث العلميّة أو شركائهم.

دعم لبنان © ٢٠١٦ جميع الحقوق محفوظة

المُلخَص التنفيذي

يهدف هذا التقرير إلى تحليل كيف يطبّق مُزوّدو الأمن الرسميون وغير الرسميين جداول أعمالهم للنظام الاجتماعيّ، كلُّ حسب اختصاصه، من خلال «تجمّع» أمنيّ. كما يهدف أيضاً إلى إثراء النقاش حول حماية اللاجئين وتوفير الأمن في سياقات مدنيّة، ضمن نظام لبنان الأمنيّ الخليط. وتبيّن القِصص التي تمّ جمّعها كيف أنّ مؤسسات الدولة الأمنيّة تقبل ضمناً - أو حتّى تعتمد على - الجهات الأمنيّة الفاعلة غير الرسميّة، مُتمكّنة أحياناً من تحقيق أهدافها السياسيّة والإستراتيجيّة من خلال أشكال لامركزيّة و/أو غير شرعيّة من المراقبة. في هذا الإطار، فرضت البلديّات المحليّة تعميمات حُظر تجوّل ودوريات، وهذه، وبعبارة عن كونها إجراءً مؤسّساتياً، تتبّع نمطاً مرناً وغير مُتوقّع^١.

وقد تمّ اختيار ثلاثة مواقع لغرض هذا البحث - وهي عاليه في جبل لبنان، وعبرين في شمال لبنان، وشبعا في جنوب لبنان. وكان الدافع وراء اختيار هذه المواقع الثلاثة تاريخها السياسيّ والاجتماعيّ المختلف، وتجانسها أو تنوعها الديموغرافي، وعلاقتها بالمناطق المحيطة بها.

إنّ التحقيق في وصول اللاجئين السوريين إلى الأنظمة الأمنيّة يُشكّل عدسة تفسيرية يُمكن من خلالها إجراء تحليلٍ لعمليّات الترهيب في لبنان. ومفهوم الأمن الذي سوف نناقشه هنا هو مُتعدّد الدلالات: فهو لا يشمل النزاعات الإقليميّة أو المحليّة فحسب، بل يُشير أيضاً إلى شكليّ اجتماعيّ معيّن من الإنتظار: مناخٌ من الخوف يُنذر بالأسوأ الذي لم يأت بعد. في الواقع، يُشجّع مناخ الخوف هذا الإجراءات الأمنيّة الوقائيّة وهو يخدم كرادع ضدّ الإضطرابات العنيفة. لذلك، فمظاهر انعدام الأمن أو التّهديدات الأمنيّة غالباً ما تكون تصوّرات روتينيّة، وبالتالي، فقد اندمجت بقصص الحياة اليوميّة العاديّة.

يلعب الأمن دوراً مُتعدّد الأوجه في السياقات الثلاثة التي تمّ اختيارها لتحليل بدقّة. فهو يبني تماسك المجتمعات المحليّة ويتصدّى في آنٍ معاً للتشرذم المجتمعيّ المُستشعري. ويعود السبب الأساسيّ في ذلك إلى أنّ السكّان المحليّين يميلون إلى التّماهي مع كيّان متجانسٍ واحدٍ يحتاج إلى حماية نفسه ضدّ التّهديدات الخارجيّة، علماً أنّ هذه التّهديدات تتمثّل في الوقت الحاضر باللاجئين السوريين الذين قد يُصبحون «مُتطرّفين» ويُزعزعون إستقرار المساحة «المُضيفة». وبما أنّ الأمن يتجاوز إستبعاد المُجازفة والخطر، ينطوي الخطاب الرسميّ لمُزوّدَي الأمن المحليّين على حماية اللاجئين.

وفي حين نستفيد من التمييز المعياري الكلاسيكي الخاصّ بمُزوّدَي الأمن ما بين رسميين وغير رسميين، يتجاوز تحليلنا تمييزاً جامداً كهذا، ويتلاشى الإنقسام ما بين الرسمي وغير الرسمي عند مناقشة الأمن كتجمّع خليط يتألف من القوى غير المُتوقّعة والظرفيّة، وقد فُرض قسراً في ظروف معيّنة.

١ | تيري بالزك، «الأمن والهويّة والتّفاعل الرمزيّ»، ورد في النشرة الدوليّة لعلم الاجتماع، المجلّد ١٢، العدد ٣، من الصفحة ٤٦٩ حتّى الصفحة ٥٠٦، ٢٠٠٢.

suburbs-beirut-understanding-causes-social

[جرى الإطلاع على الرّابط في المزة الأخيرة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦].

٢ | إميل دوركهايم، قواعد المنهج الاجتماعيّ، نيويورك، الصحافة الحرّة، العدد ٧٤، ١٩٨٢.

١ | ماريان مادوريه، «الإستقرار السلمي للاجئين السوريين في الضواحي الشرقيّة لبيروت: فهم أسباب الإستقرار الاجتماعيّ»، مركز المعرفة التابع للمجتمع المدنيّ، آذار/مارس ٢٠١٦، مُتوفّر على الرّابط التالي: <http://csc.daleel-madani.org/paper/peaceful-settlement-syrian-refugees-eastern->

وتؤكد النتائج التي توصلنا إليها أن الأمن الرسمي يُطبَّق جزئياً من خلال الجهات الفاعلة المحلية غير الرسمية، ما يوفر أرضية من المصالح المشتركة في حفظ النظام الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، لا يمكن النظر إلى الأمن على أنه «واقع اجتماعي»^١ معيّن: بل هو عملية سياقية تتجذّر في علاقات قوّة متعدّدة^٢ تحفظ النظام الاجتماعي في مساحة محدّدة وتُعزّز المكانة الاجتماعيّة والهويّة المجتمعيّة.



المقدمة

الشرق الأوسط - حيث الجغرافيا السياسية غالباً ما تُشكّل خطابات الأمن وتطبيقاته العملية - يُنظر إليه على نحو متزايد على أنه بيئة شرذمة النزاع و«الخطر» حتى. وفي لبنان، فالهواجس الأمنية الداخلية والتي يؤججها إلى حدّ واسع تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة كنتيجة للنزاع السياسي الذي طال أمده في سوريا تُبرّر إستجابات الدولة القمعية وإعلان حالات الطوارئ في محاولة لاحتواء التعبئة الإجتماعية، والخصام الشعبي، والإنشقاق السياسي.^٤ فالعديد من التقارير حول الأمن في لبنان وعنه يميل إلى نسخ الخطابات المتمحورة حول الطائفية والقبلية، في حين يُسيء تفسير الأمن على أنه ظاهرة قابلة للقياس كمياً كما يُخطئ في تحديد الأسباب الكامنة وراء التهديدات الأمنية المختلفة. وقد أول المثقفون وأصحاب المهنة إهتماماً غير كافٍ بكيفية فهم الجهات الفاعلة أنفسهم لهذا المفهوم - وخاصة من هم في السلطة -، من خلال اعتبار الأمن فئة بديهية للتحليل، وكيفية استغلال الجهات الفاعلة المختلفة لمفهوم الأمن كي تُحقّق أهدافاً سياسية، وبالتالي، فالأمن هو مفهوم مائع ومتنازع عليه يتمّ اختباره وتعريفه بأشكالٍ مُتوّعة. ونتيجة لذلك، غالباً ما يختلف الناس في آرائهم حول أنواع التهديدات (من أو ماذا) وكيف يجب على المجتمع أن يستجيب لها.

وتهيمن نزعان رئيسيتان عموماً على الخطابات في لبنان حول آليات الأمن ومزوديه. فمن جهة، تجد النزعة الثقافية التي تُسلط الضوء على الدور الإستثنائي للميليشيات كمزودي أمن، ومن جهة أخرى، تجد النزعة المعيارية والتي تُركّز على توصيف الدولة اللبنانية بشكلٍ ثابتٍ ونمطيٍّ على أنها دولة غائبة وضعيفة بطبيعتها.^٥

أما من جانبنا، فقد سعينا لنبقى على مسافة نقدية من الخطابات الأمنية السائدة والبالية، على اعتبار أنّ:

١. الميليشيات، السابقة منها كما الحالية، كانت في قلب أجهزة الدولة في لبنان منذ إنفاق الطائف عام ١٩٨٩؛

٢. الدولة اللبنانية، وبعيداً عن كونها مجرد غائبة، هي فاعلة وعاملة على جميع الأصعدة الإجتماعية والإقتصادية والأمنية. وتبقى الدولة اللبنانية المهندس الرئيسي للسياسات العامة التي تحمي في النهاية مصالح الجهات الفاعلة الخاصة والتي تُشكّل جهاز الدولة نفسه، رغم أنه يُنظر إليها غالباً على أنها ليبرالية مقارنة مع الديكتاتوريات الأخرى في المنطقة العربية.

٤ | ماري نويل أبي ياغي، وميريام كاتوس، ومريم يونس، «من إسقاط النظام الطائفي إلى جراك أزمة النفايات: الهويات السياسية في الممارسة من خلال عدسة الجراكات المناهضة للطائفية»، ورد في روزيتا دي بيري ودانيال ماير (محرران)، لبنان في مواجهة الثورة العربية: القبول والتكف، نيويورك، بالغريف ماكملان، سوف يصدر قريباً.

٥ | بواز أنزلي، «صُغف الدولة و«فراق السلطة» في لبنان»، دراسات في النزاع والإرهاب، المجلد ٣٣، العدد ٨، ٢٠١٨، من الصفحة ٧٥٧ حتى الصفحة ٧٨٢.

٦ | سونيا وولف، «حكومة الأمن الرسمية وغير الرسمية في أميركا اللاتينية»، نُشر في أميركا اللاتينية للبحوث، المجلد ٥٠، العدد ٣،

٧ | ساهيل بلهادج وآخرون، «توفير الأمن المتعدّد في بيروت»، منضّة المعرفة الخاصة بالأمن وسلطة القانون، ٢٠١٥، متوفّر على الرابط التالي: <http://www.kpsr.org/browse/download/t/plural-security-provision-in-beirut> [جرى الإطلاع على الرابط في المرة الأخيرة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦].

٨ | بنوا دوبون، وبيتر غرابوسكي،

٩ | في ما يتعلق بالولايات المتحدة، أنظر: فرانك فينديوغل، ٢٠٠٢، الأمن العام والمبادرة الخاصة: شراكة لأجل

٣. إنَّ عدم المساواة الجنديّ أو بين الجنسين متفشّ على جميع مستويات المجتمع، ويُعزّزهُ جهاز الدولة. في هذا السياق، تؤثر أفعال الجهات الأمنية الرسمية وغير الرسمية تأثيراً لا مفرّ منه على ديناميات الجندرة، ممّا يساهم أيضاً في تشكيلها بالمقابل.

عموماً، تمّت مناقشة الجهات الأمنية من خلال إعادة التفكير فيما هو غير رسمي مقابل ما هو رسمي^٦. غير أنّ أنظمة توفير الأمن، والتي تجمع معاً قوى الأمن الداخلي، والقوات المسلحة اللبنانية أي الجيش اللبناني، والشرطة البلدية، والأحزاب السياسية المحلية، تجتاز الحدود المفاهيمية بين توفير الأمن عبر القطاع العام وتوفير الأمن عبر القطاع الخاص أو بين الجهات الرسمية والأخرى غير الرسمية^٧.

على صعيد عالمي، لم يُعدّ «ضبط الأمن» يُعتبر حكراً على الدولة المركزية في أيامنا هذه. لا بل أصبح مهمّة يبذل مختلف «التّريبات» المؤسّساتية الجهود لأجل إتمامها. علماً أنّ تلك الجهود يُمكن أن تكون عامة أو خاصة أو مجتمعية أو خليطة^٨. وتتألف «الحكومة الأمنية» هذه من جهات فاعلة رسمية أو غير رسمية، حكومية أو خاصة، تجارية أو مُركزة على «المنطوقين». هذا «التّجمع»، كما نُشير إليه في هذا التقرير، يؤدّي مهاماً تقوم على المراقبة الإجتماعية، وحلّ النزاعات، وتعزيز «السلام» عبر التحسّب للتهديدات - الحقيقية أو المتصورة - والتي تنشأ عن حياة المجتمع المحلي. في سياقات متعدّدة، تبرز «مجتمعات محلية» تقوم بمهام ضبط الأمن^٩، ما يؤدّي إلى «تجمع إشراف»^{١٠} يلتزم وفق طريقة عمل معقدة ويتألف من جهات فاعلة مختلفة ومتغيّرة ومن ممارسات ومؤسّسات إجتماعية.

وكما سيّضح طوال هذا التقرير، فهذا التّجمع الخليلط للأمن يُعيق السكّان المحليين بظُرُق مختلفة، كما يُعيق مجتمعات اللاجئين والمهاجرين من الوصول إلى مُزوّد أمن رسميين ومؤسّسات الدولة لتسوية المسائل الأمنية اليومية.

ويُشكّل التّحقيق في وصول اللاجئين السوريين إلى الأنظمة الأمنية عدسة تفسيرية يُمكن من خلالها تفحص مناخ التحسّب للعنف والقوى غير الرسمية.

ويعكس اختيار المواقع، والتي ليست هي بالضرورة الأماكن التي يُبلّغ فيها عن وقوع أكثر أحداث انعدام الأمن أو فورات العنف في لبنان، كيف أنّ المجتمع المحلي يُراقب وكيف تتم إدارة أزمة اللاجئين على مستوى محليّ.

أهدافنا الرئيسية هي مُعينة كيف أنّ اللاجئين السوريين أثاروا بشكل خاصّ هواجس أمنية لدى وصولهم إلى المواقع الثلاثة في لبنان منذ عام ٢٠١١ فصاعداً؛ وكيف تُعالج الجهات الإجتماعية المختلفة هذه «التهديدات» المُركّبة؛ وكيف تُشكّل سياسات الأمن ككلّ حياة الناس اليومية. في هذا السياق، نتفحص كيف أنّ «الهلج المعنوي»^{١١}، والذي غالباً ما يُحرّض

<http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1751-9020.2008.00122.x/epdf>
[جرى الإطلاع على الرّابط في المرّة الأخيرة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦].

مجتمع ما يتألف من جهات فاعلة مختلفة (الإعلام، السياسيون، إلخ). وتتأثّر العموم أو حالات الهلع من تهديد خارجي مُزعم لقيم المجتمع ومصالحه. أنظر: شناس كريتشير، «تحليل الهلع المعنوي، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً»، بوصلة علم الاجتماع، المجلد ٢، العدد ٤، ٢٠٠٨، من الصفحة ١٢٧ حتّى الصفحة ١٤٤. مُتوفّر على الرّابط التالي:

١٠ | آدم كروفورد، وستيوارت ليستر، وساره بلاكبيرن، وجوناثان بيرنيت، ضبط الأمن المتعدّد: الإقتصاد المُختلط للدوريات الظاهرة في إنكلترا وويلز، بريستول، مطبعة السياسات العاقبة، ٢٠٠٥.

١١ | «الهلج المعنوي/حالات الهلع المعنوي» هو تعبير يُشير إلى حالة من الهَمّ الجماعي و«هلج» ضمن

حفظ الأمن في نيويورك، أطروحة للحصول على درجة دكتوراه من جامعة باريس ٨، فينسان-سان-دونييه؛ في ما يتعلق بكندا، أنظر: لورا هيوبي، ورينشارد إريكسون، وكيفين هاغرتي، ٢٠٠٥، مدينة ضبط الأمن المُتخيّلة، ورد في كويليه، د. (فحز)، إعادة تصوّر ضبط الأمن في كندا، تورونتو، مطبعة جامعة تورونتو، ٢٠٠٨-١٤٠.

عليه المُلتزمون سياسياً، يُساهم في بناء انعدام الأمن الجماعي. وانعدام الأمن الجماعي هذا يؤسّس لتصوّر مُشترَك للخطر بين اللبنانيين والسوريين. وعموماً، لم يكن تركيزنا الرئيسي على مجرد تقدير مَنْ يملك السلطة الأمنية ومَنْ يخضع لها، بل انصبّ بالأحرى على إظهار المستويات المُتعدّدة من التنسيق أو المنافسة القائمة بين مُزوّدي الأمن الرسميين وغير الرسميين في عوالم مُصغّرة حيث تواجه السلطة محدوديات بسبب تدخّل النُظراء.

المنهجية

تمّ إجراء العمل الميداني في ثلاثة مواقع مختارة ما بين شهريّ شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٦. وقد تمّ اختيار المواقع الثلاثة - ألا وهي عبرين في شمال لبنان، وشبعا في جنوب لبنان، وعاليه في جبل لبنان - بسبب تاريخها السياسيّ المختلف، كما بسبب خصائصها الديموغرافية والإقتصادية الإجتماعية. وقد تمّ اتّخاذ مقاربات رسمية وغير رسمية تجاه أحداث تتعلّق بالأمن في هذه المواقع الثلاثة، كما ورد في وسائل الإعلام ومواد البحث على مدى العاقين المُنصرقين.

فقد أُجريت ٣٠ مقابلة مُعمّقة وشبه مُنظمة مع إناث وذكور ما فوق سنّ الـ ١٨ من بين السكّان المحليين، واللاجئين السوريين، والعَمال المُهاجرين منذ زمن طويل، والمختير المحليين - وهم وُسطاء رسميّن للحكومة مسؤولون عن الشؤن الإدارية المحليّة -، والبلديات، والشّركة البلدية، والفروع المحليّة للأحزاب السياسيّة، وكذلك المنظمات غير الحكوميّة المحليّة أو الدوليّة التي تعمل في المواقع الثلاثة.

وسعى الباحثون، من خلال مُحادثة بين مقاربات تأديبية مختلفة، مثل علم الإنسان وعلم الإجتماع والعلوم السياسيّة، إلى تطوير نقدٍ لآليات الأمن الخليط وفهمها الإجتماعي في لبنان. وقد تمّ تبني مقاربة تفاعلية تُركّز على أشكال الأمن القائمة على العلاقات والإجراءات. وبالتالي، نحن نهدف إلى النّظر في كيف تتفاوض الجهات الإجتماعية الفاعلة حول آليات الأمن على أساس يوميّ، وإلى خُلُق قاعدة أدلّة على أثر هذه الترتيبات الرسميّة وغير الرسميّة على حماية اللاجئين في لبنان.

وفيما يتعلّق بالمنهجية، فحالة عبرين جديرة بالملاحظة. فأهل هذا الموقع يدركون واقع أنّ بلدتهم إكتسبت أهمية عام ٢٠١٣، حين سلّطت وسائل الإعلام والمُدوّنون الضوء على الإجراءات الأمنية غير الشرعية المفروضة على اللاجئين السوريين. في السّياق نفسه، أثارَت تعميمات حظر التجوّل والتي تُنفّذها البلديات المحليّة في لبنان على وجه غير شرعيّ - بما أنّ فَرْضها لا يقع ضمن صلاحيّات البلدية - إهتماماً غير مسبوق للباحثين بالتطبيقات غير

التقليدية للأمن المحلي، ما جعل السكان المحليين في عبرين ينظرون إلى مشروعنا البحثي على أنه مُتحيّز في المقام الأول: مجرد طريقة لتغليب بعض الأصوات المحلية على غيرها (الأصوات السورية في مقابل الأصوات اللبنانية). وبما أنه لا يجب الإستخفاف بواقع أنّ السكان اللبنانيين هم أكثر أمناً أو أنهم يشعرون بأنهم مَحْمِيّون أكثر من اللاجئين السوريين، بقوا هم مصدر معرفتنا الأساسي في المواقع الميدانية. وبصرف النظر عن حالة عاليه، وهي مدينة كبيرة نسبياً يسهل فيها الالتقاء باللاجئين السوريين والتفاعل معهم بمعزل عن السكان المحليين، فقد صَعِب الوصول إلى كلا النساء والرجال من اللاجئين السوريين غالباً، ما عدا في الحالات التي لعبت فيها المنظمات غير الحكومية والسكان المحليون والمزودون دور الوُسطاء.

سوف نناقش الجهات الأمنية الفاعلة الرسمية وغير الرسمية على أرض الواقع بعد أن نعرض لخلفية إجتماعية تاريخية لسياقات البحث الثلاثة. ومن ثمّ، سوف نُسلط الضوء على كيف يُفهم الأمن ويُطبّق محلياً: كمكانة إجتماعية، أو كُمُعزّز للهوية المجتمعية، أو كإجراء ضروري لمعالجة المخاطر الفعلية، أو في حالات أخرى، كسبيل لمواجهة القلق الإجتماعي أو المضايقة المُزمنة. فانهدام الثقة النموذجي في هذه السياقات اللبنانية تجاه الوافدين الجُدد وإدراك «الضيافة عن غير إرادة»¹⁴ التي يمارسها السكان اللبنانيون يُخفيان خلفهما التصوّرات المختلفة لانهدام الأمن والعلاقة المعقّدة مع الخطر الفعلي.

لمحة عن خلفيّة المواقع الثلاثة

لقد وقع الإختيار على ثلاث حالات لدراستها.

بلدة عاليه الواقعة في جبل لبنان هي منطقة حضرية خليطة ديموغرافياً ذات أغلبية درزية، يُنظر إليها عامّةً على أنّها مهد الحزب التقدمي الإشتراكي التابع لعائلة جنبلاط. وكانت هذه البلدة واحدة من أولى البلديات التي فرضتُ تعميمات حظر التجول على اللاجئين السوريين في نيسان/أبريل ٢٠١٣، علماً أنّها معروفة بأنّها منطقة آمنة وسياحية رغم الإشتباكات التي حرّضت الدروز ضدّ المسيحيين الموارنة في عدّة مناسبات على مرّ التاريخ اللبناني.

وينطبق الحال نفسه على قرية عبرين البترونية والمعروفة أيضاً لأمنها. فهي منطقة متجانسة ديموغرافياً ذات أغلبية مسيحية مارونية تؤيّد حزب الكتائب على العموم. وقد فرضت عبرين هي الأخرى تعميمات حظر تجول في ربيع عام ٢٠١٣ سائراً على خطى مواقع أخرى في لبنان.

وتمّ اختيار قرية شبع اللبناية الجنوبية السنية، والتي فرضت حظر تجول عام ٢٠١٤، لتجانسها الديموغرافي المماثل وأيضاً لكونها محور خلاف سياسي - على عكس عاليه وعبرين - مع جوارها. ومن بين الحالات الثلاث التي تمّت دراستها، تعكس شبع الأحداث في سوريا أفضل انعكاس نظراً لموقعها على الحدود وطابعها السياسي.

بالتالي، فإنّ الغرض من هذا التقرير هو تحليل إجراءات الترهيب المعتمّدة، ولاسيما تعميمات حظر التجول، في سياقات تتّصف بسلالات أمن مختلفة، سياسية وإجتماعية. لهذا السبب، لم تؤخذ معدّلات أعلى من الإشتباكات أو غيرها من المسائل الأمنية بعين الاعتبار كعوامل مُحدّدة في اختيار المواقع.

لا يعيش اللاجئون في المواقع الميدانية الثلاثة المُختارة في مخيمات غير رسمية - والتي تُولى الأولوية لها عند توزيع المُساعدات - بل في مساكن مُستأجرة. ولا يقصد من هذه المعلومة مُطلقاً الترويج للحجة القائلة بأنّ سُكّان المخيمات غير الرسمية هم أقلّ عرضةً للتمييز والضغينة، لا بل هي تهدف إلى إظهار أنّ السياسات السياسية القانونية الإقصائية لها أثر أكثر مباشرةً على اللاجئين الذين يعيشون وسط المجتمعات المحلية. فُعبّر عن التوتّرات في واقع الحال من خلال اعتماد تعميمات حظر تجول ودوريات في الشوارع، فضلاً عن إجراءات إقصائية أخرى مثل الإعتقال ومصادرة الأوراق الثبوتية؛ وهذه الممارسات هي مصدر قلق أساسي ضمن المخيمات غير الرسمية أيضاً. وأشكال التوتّر هذه ليست جديدة على لبنان، إذ اعتُمدت لتعدي على الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين والذين مُنعوا في القانون من امتلاك العقارات أو العمل في قطاعات رفيعة المستوى مهنيّاً منذ أواخر الأربعينات من القرن العشرين وحتى يومنا هذا^{١٣}.

١٦ | في مقابلة أُجرّيت في شباط/فبراير ٢٠١٦، عاليه.

١٤ | في مقابلة أُجرّيت مع عضو في الحزب التقدمي الإشتراكي في آذار/مارس ٢٠١٦، عاليه.

١٥ | ما يُثير الإهتمام هو أنّ الإحصاءات الرسمية ليست موثوقة. فيشير معظم الأحزاب السياسية إلى وجود حوالي ٥٠٠٠ لاجئ سوري. فيما يُشير رئيس الشرطة البلدية إلى وجود ١٥,٠٠٠ لاجئ.

١٣ | شريفة الشافعي، «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان»، نشرة الهجرة القسرية، أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، تموز/يوليو ٢٠٠٧، متوفّر على الرابط التالي: <http://www.forcedmigration.org/research-resources/expert-guides/palestinian-refugees-in-lebanon/fmo018.pdf>

عاليه

يقع قضاء عاليه في محافظة جبل لبنان وهو يضم أغلبية درزيّة يُقدَّر عدد سكّانها بـ ١٠٠,٠٠٠ شخص. لكنّه يستضيف أيضاً أكبر عدد من السكّان غير اللبنانيين والذين يُشكّلون أكثر من ٥٠ بالمئة من مُجمَل سكّانه^٤.

عاليه هي موطن لحوالي ٣٥٠,٠٠٠ إلى ٤٠٠,٠٠٠ شخص وحوالي ٣٥,٥٠٠ أسرة لاجئة^٥، باعتبارها بلدة حضرية تتألف من ٢٠ منطقة. وقد ذاع صيتها في لبنان وفي الخليج العربي على أنّها وجهة سياحية. وهي تتلقّى التمويل من الإتحاد الأوروبي، كونها واحدة من الكُتل البلدية الإثنائي عشرة في البلد، والذي يُصَرّف غالباً على التنظيم المدني وإدارة النفايات الصلبة. وتستقبل عاليه اليوم عدداً غير مسبوقٍ من اللاجئين، وفي الوقت الذي يُقيم فيه اللاجئون السوريون أساساً في شققٍ سكنية، هم لا يستفيدون من الخدمات الإجتماعية العامة، فلا يُوفّر لهم الرفاه إلا بشكلٍ محدودٍ من خلال المنظمات غير الحكومية^٦ حسبما ذكر لنا أعضاء من المجلس البلدي. غير أنّ عدد السوريين يتضاءل باستمرار نظراً لهجرتهم غير الشرعية في أكثر الأحيان إلى دُولٍ ثالثة أو، وفي حالاتٍ قليلة، نظراً لبرامج إعادة التّوطين خارج لبنان.

قال لاجئون سوريون، حين وُجّه السّؤال إليهم، إنهم استقرّوا هنا لأنّ عاليه بدت لهم أكثر أماناً من بيروت، والتي خشوا منها لأنّها أكثر «اختلاطاً» ومنصّة مهيتة للتوتّرات السياسيّة والإجتماعية. ومعظم هؤلاء الذين أُجريت معهم المقابلات يأتون في الأصل من السويداء (جنوب سوريا) ومن سلمية (وسط سوريا). وليس البعض منهم وافدين جُداً؛ فهم إمّا لهم أقارب في البلاد وإمّا أتوا في السّابق إلى لبنان للعمل. وإلى جانب ضيافة أهل عاليه، ذكر المقيمون أيضاً موقع البلدة المثالي على الطّريق الرئيسي الذي يربط دمشق ببيروت باعتباره عاملاً يُشجّع اللاجئين على الانتقال في الوقت الحاضر.

وتُشكّل عاليه نقطة تركّزٍ لعددٍ من الأحزاب السياسيّة كونها تكتنف عشرة **مخاتير** (وهم وسطاء الحكومة المُكلّفون بالشؤون الإدارية المحليّة). ويحظى الحزب التقدمي الإشتراكي، والذي يرأسه وليد جنبلاط وهو من مؤيدي المعارضة السوريّة، بموقعٍ ثَقَلٍ محلياً. كما هناك وجودٌ للقوّات اللبنانيّة وحزب الكتائب، وكلاهما خصمان لنظام الأسد في سوريا، في البلدة. وعلى المقلب الآخر، تنتصب الأحزاب التي تؤيّد النظام السوريّ في عاليه وهي الحزب الديمقراطي اللبناني الدرزي، والحزب السوري القومي الإجتماعي، والتيار الوطني الحرّ، وحركة التّوحيد.

وغالبا ما تتم مناقشة البلدة ضمن تقارير العمل الميدانيّ كمنطقة تُنازع إقتصادياً بسبب القطاع السياحيّ المتدهور. وقد حدّد مقيمٌ محليٌّ قائلاً:



يملك الخليجيون الكثير من البيوت هنا، لكنهم لا يترددون إليها كثيراً. فهم يخافون من تصاعد العنف وعدم الإستقرار على أثر ما يحدث في سوريا [وبالطبع، توصيف الخليج العربي لحزب الله بأنه حزب إرهابي لن يساعد الخليجين على السفر إلى لبنان].^{١٧}

وقد أكد السكّان المحليون في المقابلات كلّها التي أُجريت على الفقر المتزايد في منطقة عاليه، إضافةً إلى ذلك، فالوجود الشحيح لمُقدّمي المساعدات الدوليين، وبالمقارنة مع مناطق أخرى في لبنان مثل الشمال وسهل البقاع، يوُلد شكلاً من أشكال الإمتعاض بين الأحزاب السياسيّة والجهات البلديّة الفاعلة، واللذان يشعران بأنهما تُركا وحدهما ليتعاملا مع أزمة اللاجئين في ظلّ عدم كفاية الدّعم.

وأخيراً وليس آخراً، فعاليه كانت، وكما أشار رئيس شرطتها البلديّة^{١٨}، واحدة من أولى البلديات التي فرضت حَظر التّجول.

عبرين

عبرين هي قرية صغيرة في شمال لبنان تقع في قضاء البترون، ويبلغ عدد سكّانها حوالي ٣,٠٠٠ نسمة، أغلبهم من المسيحيين الموارنة. وتُقدّر المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين العدد الحالي للاجئين السوريين فيها بحوالي الـ ١٩٦٠٠. وكان لمعظم اللاجئين أقارب في القرية ما قبل اندلاع النّزاع في سوريا. وكانوا يعملون بشكلٍ أساسي في مجالات البناء والزّراعة والبستنة. وبعد نشوب النّزاع السوري عام ٢٠١١، أحضر العديد من هؤلاء العمّال الذكور عائلاتهم الصّغيرة أو حتّى الكبيرة إلى القرية. ويقتصر مركز عبرين على شارع صغير، حيث تقع أكثر المتاجر وفروع الأحزاب السياسيّة الرئيسيّة (الكتائب، والتيار الوطني الحرّ، والقوّات اللبنانيّة). وتُعرّف هذه الأحزاب الثلاثة عن نفسها كجزء لا يتجزأ من «المجتمع» نفسه، إذ تقف في وجه تيار المردة والذي أسّسه سليمان فرنجيه.

وعلماً أنّ الإنتخابات البلديّة الأخيرة أُجريت عام ٢٠١٠، فقد استقال المجلس البلدي المحلي عام ٢٠١٣ تاركاً وراءه فراغاً في السّلطة^{٢٠}. وقد انهار المجلس عندما فشلت الأحزاب السياسيّة الثلاثة في الإتّفاق على حصصها في المجلس البلدي. تُدير عبرين حالياً هيئة إداريّة تتخذ مركزاً لها في قضاء البترون ويديرها القائم مقام، وهو منصب أوجده العثمانيون. إلّا أنّه لم يُرصد أي إدارة واضحة للمنطقة من قِبَل أيّ كيان خلال رحلتنا العديدة إلى القرية.

لا يتخالط اللاجئون مع السكّان المحليين، حسبما تُؤكّد التّقارير الصّادرة عن العمل الميداني، والذي قد يعود سببه جزئياً إلى واقع أنّ أكثر الخدمات التي لهم وصول إليها تتواجد خارج

على الزّابط التالي: <https://now.mmedia.me/lb/en/reports-features/564578-Asad-should-burn-you-alive> الرّابط على الرّابط في المزة الأخيرة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦: «العنصريّة والتعصب والفوضى: كيف أنّ مسقط رأسي بات أرضاً خصبة لداعش»، حالة ذهنيّة مُنفصلة، ١٩ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٤، مُتوفّر على الرّابط التالي:

الأوّل/ديسمبر ٢٠١٤. <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Sep-19/271186-near-batroun-fear-of-syrians-prompts-patrols-of-syrians-prompts-patrols>. ashx الرّابط على الرّابط في المزة الأخيرة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦: يواكيم ساكستورف بولسين، «يجب على الأسد أن يحرقكم أحياء»، الآن، ٢٢ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٤، مُتوفّر

التّجول: حرب البلديات اللبنانيّة على الفقراء»، المفكرة القانونيّة، ٢٢ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٤، مُتوفّر على الرّابط التالي: <http://legal-agenda.com/article.php?id=948&-folder=articles&lang=ar> الرّابط على الرّابط في المزة الأخيرة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦: «قرب البترون، يدفع الخوف من السوريين إلى إجراء الدوريات»، ذو دايلي ستار، ١٩ كانون

محليين في شباط/فبراير ٢٠١٦، عبرين.

٢١ | في مقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، البترون.

٢٢ | في مقابلة أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، عبرين.

٢٣ | مايا الحلو، «قرارات منع

١٧ | في مقابلة أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٦، عاليه.

١٨ | في مقابلة أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٦، عبرين.

١٩ | في مقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، طرابلس.

٢٠ | في مقابلة أُجريت مع مُقيمين

عبرين. ويبدو أنّ السوريين راحوا يُديرون حياتهم الإجماعية في الغالب ضمن مركز للاجئين يقع في البترون (على بُعد ٧ كلم) وتتولى تنسيقه منظمة غير حكومية، كما راحوا يمارسون حياتهم الإجماعية في مسجد البترون، حيث يتسجلون لتلقي المساعدات. ولا يُرسل اللاجئون أولادهم إلى المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية المحلية، إذ يُؤثرون أن يرتاد أولادهم مدرسة سورية تقع في قرية مجاورة.

وقد عبّر كلٌّ من **القائمقام** والمنظمات غير الحكومية، واللذين أُجريت المقابلات معهما، عن حاجة اللبنانيين بأن يتعاملوا مع وجود اللاجئين السوريين الدائم، فشدد عامل إجتماعي قائلاً: «لن يرحلوا هذه المرة»^{٢١}. والإعتراف بوجودهم الدائم يلاحظ في الطبيعة الطويلة الأمد لبعض برامج التنمية الموجهة للاجئين السوريين وللمجتمع المحلي، في محاولة لجعل هذا الأخير يتكيف مع اللاجئين على نحو مُستدام. وهنا، أفاد مقيم محلي^{٢٢}:

لا يزال الفرق قائماً بين السوريين الذين اعتادوا على المجيء والعمل هنا وبين اللاجئين الجُدد. فقد كانوا يحيئون ثم يعودون إلى سوريا. والآن، هم جاؤوا ليقوا. وأشار هنا إلى أنّ الفوضى كانت أكبر منذ بضعة سنوات ... كان الناس يتنقلون طيلة الوقت.



عندما بدأ اللاجئون السوريون يتوافدون إلى عبرين، علّق السكّان المحليون لافتات تُعلن عن إجراءات حَظَر تجوّل ليلاً وحذّروا مُقيمين آخرين من استخدام سوريين أو إستئجار البيوت^{٢٣} لهم في محاولة لتقليص أعدادهم. ومع ذلك، يستأجر كلّ اللاجئين السوريين البيوت في القرية. وفي حين يصف بعض السكّان المحليين حَظَر التجوّل كإجراء وقائي ضروري، يُفسّره اللاجئون السوريون على أنّه رأس الهرم لعملية تمييز إجتماعي واسعة النطاق.

ووصف مقيم محلي^{٢٤} الرّفص العام لإقامة المخيمات بقوله: «لا نريد المخيمات، فإذا أقيمت هذه، سوف ينتهي بنا المطاف بدعوتهم «نازحين» وليس «لاجئين»». فلا تُرصد أيّ إشارات لـ «اللجوء» في الحياة اليومية. وفي هذا الإطار، يثبت الناس بأنهم يخافون تحويل الشأن السوري إلى «فلسطين جديدة»، وفق التسمية المزعومة، وهم يدعمون الإجراءات الأمنية المحلية على أنّها الشكل الوحيد الممكن لضبط الوافدين الجُدد. ويبرز من بين الأسباب الرئيسية الكامنة وراء قرض تعميمات حَظَر التجوّل واقع أنّ قسوة النظام السوري ومشهد الفلسطينيين يصلون إلى لبنان في الأربعينات من القرن العشرين بقايا محفورين في الذاكرة الجماعية. وقول لبناني: «السوريين هلكو الأرض» (أي السوريون استنفذوا الأرض كلها)، يُجسّد المشاعر المحلية التي سبق أن ذُكرت.

ويبدو أنّ السوريين الموجودين في لبنان مُعترف بهم بأنهم يد عاملة أرخص في الإقتصاد الوطني، فلطالما استُخدم المهاجرون السوريون وبشكل أساسي لأعمال الزراعة والبناء والتنظيف والبستنة حتّى ما قبل الأزمة^{٢٥}.

٢٥ | جون شالكرافت، القفص المَحْفِي: العمّال السوريون المهاجرون في لبنان، ستانفورد، مطبعة جامعة ستانفورد، ٢٠٠٩.

<https://stateofmind13.com/2014/10/19/racism-bigotry-and-anarchy-how-my-hometown-is-breeding-isis>
إجري الإطلاع على الزايط في المرة الأخيرة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦.

٢٤ | في مقابلة أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، عبرين.

شعبا

تقع قرية شعبا في محافظة النبطية في جنوب لبنان، على الحدود الفاصلة بين لبنان وسوريا وهضبة الجولان شمالي إسرائيل وفي جوار ما يُسمّى بمزارع شعبا، وهي مساحة من الأرض احتلها الجيش الإسرائيلي عام ١٩٨١.

تغلب الطائفة السنّية على سكّان شعبا المحليين والذين يبلغ عددهم حوالى ٨,٠٠٠ مقيم، والعديد من المقيمين في البلدة لا يقطنونها إلّا في الصيف بما أنّهم يعيشون ويعملون في بيروت أو في المُدن المُجاورة، مثل صيدا، في بقية أيام السنة. لهذا السّبب، ينخفض عدد السكّان المحليين إلى حوالى الـ ٤,٠٠٠ نسمة في فصل الشتاء. وقد تمّ إحصاء من ٥,٠٠٠ إلى ٧,٠٠٠ لاجئ سوري في القرية منذ اندلاع النزاع في سوريا، أتوا بمعظمهم من قرية بيت جنّ السوريّة المُجاورة. وقد رجع العديد من اللاجئين في الآونة الأخيرة إلى بيت جنّ في سوريا، ولم يختر سوى حوالى ٣,٠٠٠ لاجئ فقط البقاء في شعبا. قبل نُشوب الأزمة، جمع القرية تاريخ طويلاً من التجارة والتّهرب، وخاصّةً بسبب تقاربهما الجغرافي. فدرج العديد من اللاجئين، وخاصّةً الذّكور منهم، على التّغلّب بين شعبا وبيت جنّ ما قبل النزاع وخلالها. لكنّ، وبالتّسبب للعديد منهم، لم يُعدّ ذلك ممكناً بعد أن أعلنت الحكومة اللبنانيّة عن قوانين جديدة تتعلّق بإقامة السوريين في لبنان عمداً الأمن العامّ إلى تطبيقها ابتداءً من كانون الثّاني/يناير عام ٢٠١٥ وما زال. وتجدد الإشارة هنا إلى أنّ معظم هؤلاء الذين تحدّثنا معهم لم تُكنّ بحوزتهم أوراقٌ ثبوتية قانونية عند إجراء العمل الميداني^{٢٦}.

لقد تعرّضت القرية ولفترة طويلة للنزاعات والمخاطر الأمنيّة نظراً لتقاربها الجغرافي مع مزارع شعبا وهضبة الجولان، بالإضافة إلى الإحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده. وقد زادت حدّة هذا التّصوّر منذ اندلاع النزاع السوري. فشعبا الآن هي «البلدة العالقة بين الفكيّن، بين المطرقة والسندان»^{٢٧}، «والبلدة المنضّرة بفعل الحروب على الجبهتين»، وبالتّالي فهي عرضةً باستمرارٍ لـ «تسرّبات» النزاع المسلّح، ويتعرّز ما سبق أيضاً بفعل العزل المتعدّد الأوجه لشعبا والتي تقع في وادٍ تُزتره التّلال، وكذلك بفعل واقع أنّ البلدة هي على خلاف طائفيّ وعقائديّ مع محيطها الذي ينطبع على الأغلب بتأييد النظام السوري. كما أحاصت الشّبهات بتورط السكّان المحليين المُحتمل في النزاع السوري، نظراً لروابط البلدة الوثيقة مع قرية بيت جنّ والتي هي معقل للجيش السوري الحرّ، ممّا أّجج المخاوف بأنّ تتحوّل شعبا إلى عرسال أخرى^{٢٨} فتشهد الأحداث نفسها. فيشعر السكّان المحليون في شعبا واللاجئون السوريون على حدّ سواء بأنّ هذه العزلة الجغرافية والسياسية ملموسة، وغالباً ما يشكّون معاً من إهمال الجهات السياسيّة الفاعلة والحكومة اللبنانيّة والمنظّمات غير الحكوميّة الدوليّة. في عددٍ من المقابلات، أُتي على ذكر تحديات التّغلّب على أنّها واحدٌ من العوامل الرئيسيّة خلف عزلة القرية وذلك نظراً لمحدوديّة البنى التحتيّة والدّعم الإجتماعي

وللتوضيح فقط، فإنّ عرسال هي قرية تقع في شرقيّ البقاع وهي تُجاور سوريا. وهي تُعرّف بأنّها المرتع اللبناني الرئيسيّ لجماعات المعارضة السوريّة المسلّحة، بما في ذلك «الدولة الإسلاميّة» وجبهة النصرة.

٢٩ | في مقابلات أُجرّيت مع السكّان المحليين في شباط/فبراير ٢٠١٦، شعبا.

٢٤-٢٠، مُتوفّر على الزايط التّالي: <https://now.mmedia.me/lb/ar/analysisar/563057-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%A8%D8%B9%D8%A7-D8%B9%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84-2> أجرى الإطلاّع على الزايط في المرّة الأخيرة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦.

٢٥-٢٠، مُتوفّر على الزايط التّالي: <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015-Feb-27/288953-shebaa-the-town-caught-in-the-middle.ashx> أجرى الإطلاّع على الزايط في المرّة الأخيرة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦.

٢٨ | كلير شكر، «هل تكون شعبا عرسال ٢٠٢٠»، الآن، ١٠ أيلول/سبتمبر

٢٦ | أنظر أيضاً: مركز دَعَم لبنان، الشكليّة الرسميّة، وآليات الوساطة، وعدم الشرعيّة: أثر سياسات الدولة اللبنانيّة على الحياة اليوميّة للسوريين، مركز المعرفة التّايّج للمجتمع المدني، سوف يصدر قريباً.

٢٧ | «شعبا، البلدة العالقة بين الفكيّن، بين المطرقة والسندان»، ذو دبلي ستر، ٢٧ كانون الأوّل/ديسمبر

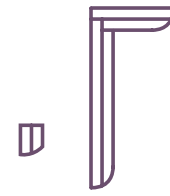
ومرافق العمل فيها. فيعتمد العديد من المقيمين في شبعنا على دعم الأقارب المتعدّد الأوجه والذين تركوا القرية ليذهبوا إلى بيروت أو إلى بلد أجنبي.

تُحيط شبعنا، ونظراً لتقاربها المباشر مع أراضي خصبة للنّزاع، حواجز القوّات المسلّحة اللبنانيّة أي الجيش اللبناني وقواعد اليونيفيل. كما تنشط أجهزة مخابرات الجيش اللبناني في المنطقة، حسبما أكّد لنا عدد من السكّان المحليين الذين أجرينا معهم المقابلات^{٢٩}. وبالرّغم من ذلك، ففي حين بالكاد يدخل عناصر الجيش اللبناني واليونيفيل إلى القرية، وهم لا يتدخّلون عامّة بالشؤون المحليّة، يُقال عن مخابرات الجيش اللبناني بأنهم يقومون بمُداهمات مُنظمة تستهدف بيوت اللاجئين السوريين.

تجمع بلدية شبعنا إئتلافاً من الأعضاء الذين ينتمون إلى تيّار المستقبل والذي يقوده سعد الحريري والجماعة الإسلاميّة التّابعة للإخوان المسلمين. وقد شهدّت الانتخابات الأخيرة والتي أُجريت في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٦ منافسة مُتجدّدة بين الجماعة الإسلاميّة وتيّار المستقبل اللذين تمثّلا بلائحتين مُتنافستين. وأكّد القوّز السّاحق لائحة تيّار المستقبل وعلى رأسها رئيس البلدية الحاليّ محمّد سعد على فشل الجماعة الإسلاميّة في ترسيخ نفسها كقوّة سياسيّة محليّة. فأعرب السكّان المحليون والذين أُجريت معهم المقابلات عامّة عن تأييدهم لتيّار المستقبل، لابل أفصحوا بأنهم شعروا بأنّ الحزب أهملهم. وفي حين اكتسبت الجماعة الإسلاميّة وبعض المجموعات السلفيّة وزناً في القرية منذ وصول اللاجئين السوريين، لم يتمكّن السلفيون حتّى الآن من انتزاع تمثيل بلديّ.

وليس ما يُشير بوضوح إلى حزب الله ولا يتمتّع الحزب بتأييد شعبيّ في شبعنا، رغم أنّ وجوده وسيطرته على المنطقة الجنوبيّة هما في صلب الحديث عن الأمن في لبنان. وفي الوقت الحاضر، يتدخّل حزب الله بين الغينة والأخرى في شؤون القرية وفي السياسات البلديّة.

السّلات المحليّة للأمن أو انعدامه في المواقع الثلاثة



غالباً ما يبدو أنّ الدّافع وراء فَرَض إجراءات أمنيّة بما فيها تعميمات حَظَر التجوّل هو نوبات عنف ماضية وفورات خوف شعبيّ وانعكاسات للتوتّر السياسيّ الإقليميّ، ما يُبرّر الحاجة إلى فَهْم سلات التّرهيب المُشغّرة محليّاً، فيميل قسمٌ واسعٌ من وسائل الإعلام إلى حَذْف البُعد الدنيويّ للعنف مُتجاهلاً تماماً واقع أنّه كان موجوداً ومُتورّطاً طوال عقود بالحياة العاديّة وبالظّروف السياسيّة. ويُمكن النّظر في كَيْفِيّة التّعامل مع انعدام الأمن كتذكّر للعنف الماضي وتحسّب للعنف المُستقبلي^{٣٠}. وبالتالي، يبحث هذا التّقرير في المعايير الاجتماعيّة للتّعاظمي الحاليّ مع أشكال مُتروّبة من العنف، وكيف أنّ معانيها مُماثلة تتغيّر باختلاف العلاقات الاجتماعيّة وأحداث التّاريخ السياسيّ.

وأيضاً، تُعزّز آليّات الأمن غير الرسميّة عبر الفعل التكامليّ ضمناً (أو عدم الفعل) للآليّات الرسميّة. ففي حين تمّ تصوّر الجيش اللبنانيّ لزمين طويلٍ على أنّه عاجز عن حماية الأراضي اللبنانيّة، وخاصّة خلال الاعتداءات الإسرائيليّة (١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٩٦)، يُصوّر «الضعف» العسكريّ المحليّ غالباً على أنّه نقيض لـ «قوّة» الأحزاب السياسيّة اللبنانيّة. وبالفعل، غالباً ما يعتمد العسكر على الميليشيات المجتمعيّة ويميل إلى تعزيز قاعدة أنصارهم السياسيّين، مُتوقّفاً منهم أنّ يمثّلوا للقانون الأخلاقيّ والسياسيّ في المجال العامّ. ويجوز التّعميم هنا عبر القوّل بأنّ هذه الولاءات المُتبادلة بين الأنصار والأحزاب السياسيّة تقوم ضمناً لقاء خدمات أساسيّة ومساعدة اجتماعيّة تعجز الحكومة المركزيّة عن تقديمهما. ففي أعقاب النزاع السوريّ والتدفّق الهائل للاجئين السوريين كنتيجة له، تلقّى قطاع الأمن الخليط الذي أُسس له تاريخياً إهتماماً محليّاً ودولياً مُتزايداً، وبالتالي، تمّ التوقّع منه أنّ يتكيّف مع التّحديات الجديدة ومع «تسرّب» العنف. كاستجابة لهذا الوضع، كُفّفت الدّولة اللبنانيّة إجراءات التّرهيب المحليّة، بالتّوازي مع الآليّات غير الرسميّة لتوفير الأمن.

ولا بدّ من النّظر إلى آليّات التّرهيب هذه على ضوء تاريخ سوريّ-لبنانيّ مُتربط^{٣١} ومَشوب بانعدام الثقة المُتبادل، ما يُسهّم في شَرَح اعتماد إجراءات أمنيّة مختلفة. فعلى خلاف شعباً، لا عاليه ولا عبرين تعانين بشكل خاصّ من الحرمان من الخدمات أو من معدّلات بطالة محليّة عالية عندما تمّت مقارنتهما مع مناطق لبنانيّة أخرى (مثل قضاء طرابلس أو منطقة عكار الشماليّة). مع ذلك، فرضت المواقع الثلاثة كلّها إجراءات أمنيّة ضدّ اللاجئين السوريين. ولتبرير هذه الإجراءات، قال معظم المُقيمين إنّها لم تُتخذ نظراً لعدد السوريين الكبير بالمقارنة مع اللاجئين العراقيّين أو السودانيين حول لبنان فحسب، بل أيضاً نظراً لخصوصيّات علاقتهم المُتناقضة مع جارهم السوريّ^{٣٢}.

٣٤ | في مقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عاليه.

٣٥ | في مقابلة أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، عاليه.

٣٦ | في مقابلة أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، عاليه.

٣٧ | في مقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عاليه.

الإغتيالات والتي استهدفت الخصوم اللبنانيّين للنظام السوريّ. إنهم نظام الأسد بصلوعه في عدم استقرار لبنان. إقرأ أيضاً: فانسان جيسر، «قضية اللاجئين السوريين في لبنان: صورة أشباح الماضي»، في مُلتقى البحر الأبيض المتوسط، ٢٠١٣.

٣٨ | في مقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عاليه.

الأخيرة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦.

٣٩ | أنظر: إليزابيث بيكار، لبنان - سوريا، الغربيان الحيمان، قرن من التحقيقات الاجتماعيّة السياسيّة، باريس، أعمال الجنوب، ٢٠١٦.

٣٢ | مثلاً، وبعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، والذي تبعته سلسلة من

٣٠ | سامي هرمز، «الحرب سوف تُشعل فتيل: التحسّب من العنف في لبنان»، نشرة علم الإنسان السياسيّ والقانوني، المجلد ٣٥، العدد ٢، ٢٠١٢، من الصفحة ٣٢٧ حتّى الصفحة ٣٤٤. مُتوفّر على الرّابط التالي: <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1555-2934.2012.01206.x/pdf> [جرى الإطلاع على الرّابط في المزة]

وعاليه هي الموقع الميداني الوحيد بين المواقع الثلاثة حيث نُفِذَت تَعْمِيمَات حَظَر تَجَوُّلٍ في الماضي. فيتذكّر السكّان المحليّون حَظَر التَّجَوُّل الذي طُبِّق خلال الإجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ (إبتداءً من السّاعة ٦ مساءً على ما يبدو، رغم أنّ أحدًا لم يوثّق هذه المعلومة) وخلال حرب الجبل (١٩٨٤-١٩٨٢). يتذكّر عضوٌ من حزب الكتائب^{٣٣} في عاليه حين فرض الجيش الإسرائيلي إجراءات أمنيّة في المدينة عبر تقسيمها على أساس طائفيّ، فيقول:

عندما كان الإسرائيليّون هنا، لم يُفرض حَظَر تَجَوُّلٍ حقيقيّ. لا بل اكتفوا بتقسيم الحيّ الغربي من عاليه ببساطة إلى قسمين ومنعوا المسيحيّين الذين يعيشون في الحيّ الأسفل [حيث ما زالت الكنائس قائمة] من الذهاب إلى الحيّ الأعلى [واسمه الخلة، حيث جرّت عمليّات القتل]. لقد أطلق أحد القادة العسكريّين الإسرائيليّين النار عليّ مرّةً إذ كنّا نتسلّل بصورة غير شرعيّة إلى الحيّ الأعلى.



وأيضاً، يتذكّر السكّان المحليّون تَعْمِيمَات حَظَر التَّجَوُّل التي فرضها الجيش السوري خلال سنوات «الوكالة السوريّة» أو الوصاية السوريّة على لبنان. فيتذكّر عضوٌ في حزب سياسيّ في عاليه^{٣٤} قائلاً: «كانوا أكثر صرامةً حتّى أنّهم نصبوا الحواجز أيضاً».

حين بدأ اللاجئون يصلون من سوريا، حسبما يتذكّر بعض الأشخاص الذين أجرينا مقابلات معهم، أحرقت مجموعة من الرّجال المحلّات التجاريّة التي يملكها سوريّون انتقاماً من النّظام السوري. فأشار لاجئاً سوريّاً قائلاً^{٣٥}: «حتّى ولو أنّ جنبلاط [وهو شخصيّة سياسيّة نافذة جدّاً في عاليه كزعيم للحزب التّقديميّ الإشتراكيّ] يقف مع الثّورة السوريّة، فهو ليس مع الشّعب السوري». في هذا الإطار، فتصوّرات الأمن لدى اللاجئين تتبع من شعورهم بأنهم مَوْصومون سياسيّاً، إمّا مع نظامهم أو ضدّه.

آخر فصول العنف التي يتذكّرها السكّان المحليّون هي إشتباكات أيار/مايو عام ٢٠٠٨ بين التحالفين السياسيّين الرئيسيّين في لبنان [تحالف ١٤ آذار بقيادة تيار المستقبل والتّابع لسعد الحريري وتحالف ٨ آذار بقيادة حزب الله]. وحسبما يتذكّر السكّان المحليّون، فالإشتباكات أدّت إلى مقتل ١٦ عضواً من حزب الله. ورغم ذلك، أشار مُقيّم محليّ: «لا يمكنني أن أفعل شيئاً لأشعر بأنني أكثر أماناً. حين أرى الدّولة والجيش اللبناني وقوى الأمن الداخليّ، أرتاح»^{٣٦}.

اليوم، لا يُنظر إلى اللاجئين على أنّهم سببٌ وراء مشاكل أمنيّة مُحدّدة. فقد أشار شرطياً بلديّة^{٣٧} إلى أنّ الأمن وحماية اللاجئين يجب أن يُنظر إليهما كوجهين لعملة واحدة، وقد ذكرنا النّزاعات الشخصيّة أو السياسيّة فيما بين المجتمعيّين المحليّ واللاجئ أو ضمنهما كمصدر لعدم الإستقرار المُتفرّق.

رغم أنّه لا يبدو في الظّاهر أنّ هناك قضايا أمنيّة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود اللاجئين السوريّين في عاليه، فبعض شرائح المجتمع المحليّ تميل إلى التمسك بالشكّ والزّيبة تمسكاً شديداً. لنأخذ

على سبيل المثال تأكيد واحدٍ من السكّان المحليّين^{٣٨}: «لم يعتدّ السوريّون على بعض الأمور [كطريقة لبس النساء هناك] ... ولذلك حدث ما حدث في ألمانيا»^{٣٩}. وبالفعل، يُصوّر السوريّون على أنّهم أكثر تحفّظاً في العادات والممارسات الاجتماعيّة. ونتيجةً لذلك، يُصوّر الرّجال السوريّون بشكلٍ خاصّ على أنّهم مصدر انعدام الأمن بالنسبة للنساء اللبنازيّات، بسبب الخوف من التحرّش الجنسي والعنف الجنسي. وعلاوةً على ذلك، فإنّ تصوّر اللاجئّين السوريّين بأنهم يُقرّنون بإحتلال النّظام للبنان حتّى شهر نيسان/أبريل عام ٢٠٠٥ تؤكّد عليه كلمات لاجئٍ سوريّ: «كلّما وقع سوءٌ، يُلقى اللوم على السوريّين. لكنّ الأمر يعتمد أيضاً على انتمائنا الطائفيّ، ما يُغيّر تصوّرات الناس. أوّمن أنّ الإندماج هنا قليل، حتّى ضمن المجتمعات المحليّة»^{٤٠}.

وها حديث سيّدة من السكّان المحليّين يعكس تصوّر اللاجئّين بأنهم غير مُرحّب بهم وبأنهم كبش محرقة.

السوريّون وسخون وهم يتكاثرون جدّاً ... ٥٠% منهم تركوا البلد عبر التّهريب والهجرة إلى أوروبا بسبب القوانين هنا. لكنّ منطقتنا هي منطقة آمنة عموماً؛ فما دُمنّا بنعم بشرطة وطنيّة وشرطة بلديّة، ننعّم بمساعدة فوريّة. لكنني أظنّ أنّ البلديّة تُخفي أموراً لنا لكي نُطمئننا على أمننا. أنا متأكّدة من ذلك»^{٤١}.



ويتذكّر المقيمون في عبرين بدورهم الحواجز التي أقامها نظام الأسد (١٩٧٦-٢٠٠٥) لمراقبة أرضهم في حين تتعمّد بدعّم القرية الشيعيّة المُجاورة رشكيدا. ويتذكّر المقيمون أيضاً كيف أنّ جيش الأسد درج على إيقاف السكّان المحليّين تعسّفاً. قال واحدٌ من السكّان المحليّين^{٤٢}: «أظنّ أنّ الناس يريدون الآن أن ينتقموا، وهم يستخدمون اللاجئّين لتحقيق هذه الغاية. هؤلاء الجنود كانوا سوريّين، وما زلنا نشعر بأننا مَجْرُوحون». وتجدر الإشارة إلى أنّ الجيش السوري لم يُحاسب يوماً على الجرائم التي ارتكبتها، في ظلّ هيمنته على لبنان، بما في ذلك مضايقة المواطنين اللبنازيّين.

وعلى خلاف عاليه، وبقدر ما يتذكّر السكّان المحليّون في عبرين، لا توجد أمثلة تاريخيّة أخرى عن تعميمات حُظر تجوّل في القرية. ففي الواقع، يصف السكّان المحليّون تاريخ قريتهم بأنّه مُستقيم ومُتجانس تماماً؛ فنقطة التحوّل التاريخيّة الوحيدة ذات المغزى هي أزمة اللاجئّين السوريّين والتي أثّرت على حياة عبرين اليوميّة بطرُقٍ جديدة.

وتتّصف الذكريات التاريخيّة على الغالب بالتّنافس ما بين عبرين وقرية رشكيدا المُجاورة، حيث يتواجد حزب الله وهو الحزب الشيعيّ الأساسيّ والحليف المُقرّب من نظام الأسد. أمّا الآن، فيُشار إلى السوريّين على أنّهم «بجلبون» انعدام الأمن إلى القرية؛ ففي حين يُنظر إلى الرّجال على أنّهم مُتحرّشون جنسيّون مُحتملون، هناك قَيْلٌ لاعتبار النساء وبصورةٍ أساسيّةٍ مُربيّات أطفال، وبالتالي اعتبارهنّ عاملاً من عوامل «التّهديد» الديموغرافيّ.

٤٣ | في مقابلة أُجريت في شباط/ فبراير ٢٠١٦، عبرين.

٤٤ | في مقابلة أُجريت مع ممثّل المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئّين في آذار/مارس ٢٠١٦، طرابلس.

٤٠ | في مقابلة أُجريت مع لاجئٍ سوريّ في شباط/فبراير ٢٠١٦، عاليه.

٤١ | في مقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عاليه.

٤٢ | في حديث أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عبرين.

٣٨ | في مقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عاليه.

٣٩ | «ألمانيا تُصدّم بإعتداءات رأس السنة على النساء في كولونيا»، أخبار بي بي سي، مُتوفّر على الرّابط التالي: <http://www.bbc.com/news/world-europe-35231046> (جرى الإطلاع على الرّابط في المرّة الأخيرة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦).

وينسب معظم السكّان المحليّين اللاجئيين السوريّين الحاليّين إجمالاً إلى نظام البعث رغم أنّ معظم اللاجئيين هم ضدّ الحكومة السوريّة على المستوى السياسيّ.

يُظهر السّرْد عن السلالات الإجماعيّة للأمن المحليّ بأنّ عبرين أصبحت وجهةً رئيسيّةً للعائلات التي هربّت من بيروت خلال الحرب الأهليّة إذ اعتبرت البلدة على أنّها أكثر أماناً من العاصمة اللبنانيّة. وقد بقي معظم هذه العائلات في القرية بعد انتهاء الحرب. في هذا الصّد، قال أحد المقيمين^{٤٣}:

عدتُ إلى القرية عام ١٩٧٦، حين اندلعت الحرب الأهليّة بما أنّ بيروت لم تعدّ آمنة. صحيح أنّنا احتفظنا بأرضنا في «كليمنصو» (وهو حيّ في بيروت الغربيّة)، لكننا لم نشعر يوماً بالرغبة في العودة في التسعينات من القرن العشرين. فقد شعرنا أنّنا في بيتنا هنا مجدداً في عبرين، حيث وُلدنا.



ولا شيء تغيّر، فلا يزال المجتمع المحليّ يصف عبرين بأنّها قرية آمنة حتّى في ظلّ تدفّق اللاجئيين السوريّين بأعداد كبيرة، علماً أنّ القيود المفروضة على حركة المجتمعات النازحة وطُرق تعبيرها كثيرة جدّاً. غير أنّ الاحتكاكات الإجماعيّة التي أبلغ عنها في منطقة البترون تُحرّض عليها المنافسة على الأشغال في القرى حيث يفوق عدد اللاجئيين عدد السكّان المحليّين^{٤٤}.

وفي شبعا، فذكرى الإحتلال الإسرائيليّ تؤثر على الإجابات على الأسئلة حول الأمن في المنطقة، رغم أنّ العديد ممّن أجريّت معهم المقابلات يميلون إلى التقليل من أهميّة الإحتلال مُشدّدين على أنّ صفحة الماضي طويت وزمن جديد قد بدأ. فقد أقام الجيش الإسرائيليّ قاعدته الرئيسيّة على رأس واحد من الجبال المحيطة مُستخدماً ضوءاً كاشفاً كبير الحجم ليُراقب المنطقة ليلاً. يذكر المقيمون أنّهم لم يخرجوا ليلاً ولم يَكُن باستطاعتهم أن يناموا بسبب الضوء الذي راح يُمنّط القرية مراراً وتكراراً.

على العموم، يُدرك منّ أجريّنا المقابلات معهم ماهيّة النظرة إلى قريتهم: هي غير آمنة وهي مُعرّضة لنزاعات عنيفة بسبب موقعها الجغرافي الحساس ووضع مزارع شبعا المُتنازع عليه. تصوّر يُناقضه التأكيد المُستمرّ على انتظام القرية واستقرارها داخليّاً؛ بل يأتي الإستقصاء الإجماعي والسياسي والإقتصادي وحالة الأمان ليُبيّن هذا التأكيد كَوْن شبعا قرية سنّيّة تُحيط بها منطقة يحكمها حزب الله وحركة أمل، ويُطوّقها نظامان سياسيان مُعاديان: النظام الإسرائيلي والنظام السوري. هذه الحالة الرّاهنة غالباً ما يُضرب مثلٌ عنها عبر سرْد قصّة مستشفى شبعا، وهو مُجمّع جديد وضخم بُني على مشارف القرية بفضل التمويل الكويتي، لكنّه لم يُفتتح بعد حسبما أُعلمنا.



تتمتع المستشفى بتجهيزات أفضل بكثير من تجهيزات مستشفى الجامعة الأميركية. لقد استكمل العمل بها. وهذا واضح، لكن لا يُسمح لنا بأن نفتحها. يمكنك تحيّل مَنْ قد يكون الطرف المعارض لافتتاحها؟ هناك مستشفى في النبطية؛ هم لا يريدون المنافسة. على ضوء هذا الواقع، يجب علينا أن نذهب إلى مرجعيون أو إلى النبطية لتلقي الرعاية الطبية في حالات الطوارئ. ويموت الناس على الطريق لأنهم لا يستطيعون بلوغ المستشفى في الوقت المناسب^{٤٥}.

ويتشارك اللاجئون السوريون تصوراً مماثلاً، اللاجئون الذين استقروا في شبعا بفعل التاريخ الطويل من التفاعلات مع السكان المحليين، وأوجه الشبه الإجتماعية والجغرافية مع بيت جنّ على حدّ سواء، ويستمرّ هؤلاء بالإشتكاء من العزلة الإقتصادية للقرية في ظلّ عدم استعدادهم لتزكها للعمل في مناطق أخرى. «شبعاً رائعة، وسكانها رائعون. نحن ننعم بكلّ ما نتمنى أن ننعم به، ما عدا فرص العمل لشبابنا ودَعْم المنظمات. لا نعرف كم نستطيع أن نبقى هنا بعد»^{٤٦}.

أما بالنسبة للعديد من اللبنانيين الذين أجرينا المقابلات معهم، فإنّ البقاء في القرية يُعتبر موقفاً سياسياً. فقد طمأننا أحد الشباب قائلاً: «لقد درستُ في بيروت ورجعتُ إلى شبعا. وسوف أبقى هنا رغم كلّ الصّعوبات. فالبقاء هنا هو فعل مقاومة بالنسبة لي»^{٤٧}.

إنّ تواجد اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة في شبعا لم يبدُ أنّه سببٌ للتوتر هنا. فقد شدّد معظم مَنْ قابلناهم على التفاعل السلمي بين المجتمعين اللبناني والسوري في القرية والذي ينسبونه إلى واقع أنّ «جميعهم يعرفون بعضهم البعض». يُشير هذا العامل على ما يبدو إلى قانون أخلاقي وسلوكي مُعيّن يعرفه كلا اللبنانيين واللاجئين السوريين ويؤيدونه: «يجب على الغريب أن يُطيع ما تُمليه عليه أخلاقه»^{٤٨}.

٤٥ | في ضواحي بيروت الجنوبية إلى تدفّق اللاجئين السوريين إلى قرى عكار. أطروحة دكتوراه، جامعة سبدي، تموز/يوليو ٢٠١٥.

٥١ | في مقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عليه.

٤٦ | مركز دَعْم لبنان، «الشكلية الرسمية، وآليات الوساطة، وعدم الشرعية: أثر سياسات الدولة اللبنانية على الحياة اليومية للسوريين، مركز المعرفة التابع للمجتمع المدني، سوف يصدر قريباً.

٥٠ | إستيلا كاريبي، الإنسانية حسب مقتضى الحال والطوارئ العجوزة في لبنان. من حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦

٤٥ | في مقابلة أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، شبعا.

٤٦ | في مقابلة أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، شبعا.

٤٧ | في مقابلة أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، شبعا.

٤٨ | في مقابلة أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، شبعا.

الفواصل غير الواضحة ما بين الأمن البشري والحماية القانونية



يرجع النقص في الحماية القانونية للاجئين السوريين في لبنان إلى الأسباب نفسها الكامنة وراء عدم قدرة اللاجئين على الوصول إلى أنظمة الأمن بغض النظر عن مكانتهم الإجتماعية في المجتمعات المضيفة.

حين قابلنا اللاجئين السوريين وسألناهم عن تصوراتهم للأمن في المواقع الثلاثة، ذكر العديد منهم التحديات المتعلقة بأوراقهم ووضعهم القانونيين، إضافة إلى القوانين البيروقراطية غير الواضحة المتعلقة بالتسجيل (لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) والوصول إلى المساعدات (سبل غذائية وقسائم من برنامج الأغذية العالمي مثلاً). وقد رصدنا في ظاهرة شائعة جداً الانتقال إلى موقع آخر في لبنان، للبحث عن إيجار أرخص وفرصة عمل على الغالب، لكن هذه الظاهرة هي في تراجع حالياً بسبب تصورات انعدام الأمن - وهو شعور يُفاقمه غياب أوراق الإقامة القانونية^{٤٩}.

في هذا السياق، وفي مُقابلة أُجريت في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٣ في الضاحية الجنوبية لبيروت^{٥٠}، قالت علياء، وهي لاجئة عراقية من البصرة، إنها انتقلت من عين الرمانة إلى الشياح لأنها لم تشعر بالأمان ذاكراً بأنها تعرّضت للمضايقة ثلاث مرات وللإهانات اللفظية بينما كانت تسير في الشارع. بالنسبة لها هي الأخرى، فغياب الأوراق القانونية كان المصدر الأساسي لانعدام الأمن، ما جعلها عاجزة عن الحصول على أي مساعدة رسمية حين تعرّضت للتهديد أو المضايقة أو الهجوم.

وحسبما أظهرت النتائج، يبدو أنّ اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عبرين وعاليه يصلون فعلياً إلى أنظمة توفير الأمن اللبنانية، مثل الشرطة البلدية التي تُمثل المصدر الوحيد للحماية والأمن المحليين.

وقد أقرّ اللاجئون السوريون الذين أُجريت المقابلات معهم بأنهم اتّصلوا بالشرطة طلباً للحماية، إلا أنّهم أُحيلوا إلى الشرطة البلدية، وهذه الأخيرة هي جهة فاعلة رسمية، تتبع لِقوى الأمن الداخلي، بل هي تتّصف بالجهة غير الرسمية على حدّ سواء فيما يتعلّق بتطبيق الإجراءات الأمنية والتي لا تندرج ضمن صلاحياتها. لذلك، لا يُشير اللاجئون في سرّدهم إلى انعدام الثقة بالدولة اللبنانية فحسب، بل يُشيرون أيضاً إلى آلية التنسيق الضمنية بين الجهات الفاعلة الرسمية منها وغير الرسمية والمعنية بتوفير الأمن.

ولم يشعر اللاجئون الذين تمّت مقابلتهم في عاليه بأنهم محميون، لكنهم لحظوا بأنّ عاليه كانت منطقة آمنة في لبنان، وكمثالٍ إضافيٍّ على ترسُّخ اليأس في ظلّ غياب المساءلة تجاه المؤسسات الرسمية حيث يعيش اللاجئون، قالت سيدة سورية^{٥١}: «يطالبوننا أن نكون ملتزمين. فنحن ندفع الضرائب، كما أننا ندفع بدل الإيجار والمياه. لكننا لا نتمتع بأيّ حقوق».

من هنا، يتبيّن أنّ اللاجئين السوريين، وخاصّة الذكور منهم، في عاليه كما في عبرين، يستطيعون أن يصلوا إلى الأمن من خلال قنوات غير رسمية عبر الإعتماد على الأغلب على السلطات المحلية مثل المخاتير والأعيان المحليين والمسجد المحلي الأقرب، وفي النواذر على الهيئات الأمنية الرسمية. أمّا في شبعا، فلا يملك السواد الأعظم من اللاجئين السوريين أوراقاً ثبوتية قانونية، وهم نادراً ما يُغادرون القرية. وهم يتكلمون في شؤونهم الأمنية بشكلٍ رئيسيٍّ على العائلات النافذة، ناظرين إلى مُرؤدي الأمن نظرة شكّ وريبة بكلّ بساطة.

تفكيك الإنقسام ما بين «الدولة الضعيفة - والآليات غير الرسمية القوية»

غالباً ما توصف المظاهر المحلية للأمن على أنها إستجابات تقوم بها أجهزة الدولة أو تتم بواسطة الكليشيه الشرقي لـ «القبضي» الحصري أو يتولاهما قائد محلي يكون هو بدوره في خدمة زعيم، أي قائد قرية أو بلدة. ويكون هذا الزعيم موظفاً نموذجياً يجمع في شخصه ترسبات النظام الطائفي والزبائني^{٥٢}. يُحاول هذا التقرير أن يتجاوز هذا الإنقسام التخطيطي ليحلل كيف يُمارس الأمن وكيف يُعاش في التجربة. لذلك، أولي اهتمام خاص للمؤسسات أو الأفراد اللذين يقومون بأداء أشبه بالدولة ويمارسان السلطة العامة. فهذه المؤسسات قد تُنافس الدولة، وهي غالباً ما تعتمد على مظاهر شرعية هذه الأخيرة الإجرائية والرمزية لتعزز سلطتها الذاتية أو ترسيخها. في هذا السياق، لا يجوز تعريف خلط الأمن على أنه تجزئة للأجهزة الأمنية والجهات الفاعلة والآليات، ولا على أنه «تقسيم للعمل» بين الجهات الفاعلة الحكومية منها وغير الحكومية. بل يُسلط الخلط الضوء على الإجراءات التي تجتمع الجهات الفاعلة المختلفة لاتخاذها، فتعايش وتفاوض وتتشابك وتتنافس وغالباً ما تُكمل بعضها البعض وتتعاون.

ضبط الدولة للأمن وسياسات الأمن الرسمية

تُرَكِّزُ أكثرية المنشورات عموماً على قوى الأمن كفرصة سانحة أمام اللبنانيين لكي يحظوا بأسس مُشتركة بين جميع الطوائف لبناء دولة-وطن. ويُمكن إرجاع أهمية التمثيل الطائفي في القوات المسلّحة اللبنانية أي الجيش اللبناني إلى عهد الإنتداب (١٩٤٦-١٩٢٠). فبين عامي ١٩٥٨ و١٩٧٠، تم تأسيس دور الجيش اللبناني على نحو مُتزايد. ومنذ إستقلال البلاد عام ١٩٤٣، ظلّ الجيش اللبناني خاضعاً للحكومة السياسية من دون أن يحاول القيام بأيّ انقلاب. ويُمكن وصف نظام الحوكمة اللبناني بأنه مدني (وإن حصلت بعض الإستثناءات). لا بل مطبوع بتاريخ طويل من المقاربات التي تُركِّز على الأمن. وتعبير أدق، فولاية الجنرال فؤاد شهاب (-١٩٥٨) كرست دور الجيش تكريساً عظيماً على أنه المهتمين. وبعد الإنسحاب السوري من لبنان عام ٢٠٠٥، وصل إميل لحود (١٩٩٨-١٩٩٠) وميشال سليمان (٢٠٠٨-١٩٩٨)، وكلاهما قائداً جيش ترعرا على الشهابية، إلى رئاسة الجمهورية. إن ذكرى الشهابية كعقيدة وطنية تتمحور حول التنمية تُساعد على شرح السبب وراء اعتبار الجيش اللبناني حتى يومنا هذا على أنه مؤسسة جديرة بالثقة في لبنان. ولكن، تبدو الشعبية التي صورها المراقبون^{٥٣} وكأنها تتناسب عكسياً مع الوسائل الحالية للمؤسسة العسكرية. ففي حين «عملت»

٥٧ | لا بل يتردد صدها في جدل عالمي. أنظر: توماس وايس، «الحدود المبهمة ما بين الشرطة والجيش: جدل بدون أسس»، التعاون والنزاع، المجلد ٤٦، العدد ٣، ٢٠١١.

٥٨ | إن الحدود غير الواضحة المعالم بين الأجهزة الأمنية المختلفة ليست جديدة ولا إستثنائية. فتشرح إليزابيث بيكار

الأرز، لندن، ناشرو هيرست، ٢٠١٢، من الصفحة ١٥٦ حتى الصفحة ١٨٣.

٥٥ | أورين باراك، الجيش اللبناني: مؤسسة وطنية في مجتمع مُنقسم، ألباني، مطبعة جامعة ولاية نيويورك، ٢٠٠٩.

٥٦ | إتفاق الطائف، القسم الثاني.

al-alert.org/sites/default/files/Lebanon_SSRSecurityInstitutions_EN_2015.pdf على الرابط في المزة الأخيرة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦.

٥٤ | إليزابيث بيكار، «لبنان في بحثه عن الشبادة: معضلات الأمن ما بعد ٢٠٠٥»، ورد في آري كنودسن ومايكل كير (محرران)، لبنان: ما بعد ثورة

http://dynamiques-internationales.com/wp-content/uploads/2016/02/Geisser-DI-11.pdf [جرى الإطلاع على الرابط في المزة الأخيرة في ٥ أيار/مايو ٢٠١٦]: كارمن جحا، «تصورات المواطنين للمؤسسات الأمنية في لبنان»، إنترناشونال ألبرت، شباط/فبراير ٢٠١٥، متوفر على الرابط التالي: http://www.internation-

٥٢ | مايكل جونسون، جميع الرجال الشرفاء: الأصول الإجتماعية للحرب في لبنان، لندن، مركز الدراسات اللبنانية/أ.ب. توريس، ٢٠٠١.

٥٣ | فانسان جيسر، «صنع هيئة، صنع شعب: الجيش اللبناني، قائد رأي؟»، الديناميات الدولية، العدد ١١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، متوفر على الرابط التالي: http://www.internation-

سوريا «على تَروييض القوَّات المسلَّحة اللبنانيَّة»^{٥٤} خلال الإحتلال السَّوري، راحَت الأجهزة الأمنيَّة تُصوِّر في نهاية المطاف على أنَّها رأس الحرب الجديدة للروح الوطنيَّة بعد الحرب الأهليَّة وبعد انسحاب الجيش السَّوري عام ٢٠٠٥، وفي أعقاب التَّراعات العسكريَّة الأخيرة مع مُقاتلي الدَّولة الإسلاميَّة على الحدود اللبنانيَّة-السَّوريَّة.

وتُرَكِّز الغالبية العُظمى من العُلَماء والخُبراء الإجتُماعيِّين على الفواصل غير الواضحة بين الأجهزة الأمنيَّة المختلفة، رغم سمعتها - والتي بُنِيَتْ مدمكاً وراء مدمك - على أنَّها ركن من أركان الوطنيَّة اللبنانيَّة «المُتخيلة» ضمن الدَّولة اللبنانيَّة، كما وتُرَكِّز على تزايد الظَّاهرة النَّاتجة عن هذه الفواصل المُتماهية ألا وهي عدم النُّظاميَّة والخصخصة. وتأتي القوانين والإجراءات لتُعزِّز هذا المنحى، ما أعطى للشُّرطة العسكريَّة قوَّة مُساوية لقوَّة القوى الأمنيَّة الأخرى. ومنذ السَّنوات الأولى للإستقلال، كان مُتوقَّعاً من الجيش اللبناني أن يلعب دور الوسيط والحكم في التَّراعات السياسيَّة والإجتُماعيَّة الكبرى التي أُلْمِت بالبلد^{٥٥}. وبعد انتهاء الحرب الأهليَّة، جاء إتِّفاق الصَّائف (١٩٩٠-١٩٨٩) ليؤكِّد على دور الوساطة هذا وليُعزِّزه حتَّى^{٥٦}. في هذا الإطار، لا يُعدَّ دور الجيش القائم على ضَبط الأمن إستثنائيًّا^{٥٧}: بل هو واحد من المهام الرئيسيَّة المُلقاة على عاتق الجيش اللبناني، والذي يتنافس مع أو يتكامل مع القوى الأمنيَّة الأخرى^{٥٨}. وتُضيف مُضاعفة الأدوار هذه إلى الإلتباس الذي يُحيط بالمهام الخاصَّة بكلِّ من الأجهزة الأمنيَّة، في سياق تولى فيه الأولويَّة لمجرَّد «حماية النُّظام» **بحد ذاته**^{٥٩}.

وقد تكثَّفت السِّياسات المُتمحورة حول الأمن مؤخَّراً في أعقاب النِّزاع السَّوري والذي أدَّى إلى تدفُّق اللاجئين إلى لبنان. وفي حين تنطوي الإجراءات الأمنيَّة المُعتمَدة، وفي كثير من الأحيان، على طبقات عدَّة، فهي استهدفتُ بشكلٍ رئيسيٍّ وجود اللاجئين السَّوريِّين كجزءٍ من المحاولات لضبطه ومراقبته وإضفاء صفة رسميَّة عليه، مانعةً بذلك التَّهديدات الأمنيَّة المزعومة النَّاجمة عن مثل هذه الضُّغوط. وقد شاركتُ جهات فاعلة مختلفة تابعة للدَّولة في تَصميم هذه الإجراءات وتطبيقها، ويُمكن ملاحظة ردود فعل الدَّولة هذه بشكلٍ رئيسيٍّ في الوجود الفعليِّ على الحواجز، كما في الوجود المُعزَّز للجيش اللبناني ولقوى الأمن الداخليِّ على حدِّ سواء، وفي وَضْع إجراءات لسياسات عامَّة تتعلَّق بإقامة السَّوريِّين وعملهم في لبنان (والمُسماة بقوانين تشرين الأوَّل/أكتوبر عام ٢٠١٤). ورغم نيَّة الإجراءات الأمنيَّة بإضفاء صفة الرسميَّة على وجود اللاجئين السَّوريِّين وضبطهم، فقد أتت هذه الإجراءات بنتائج عكسيَّة على الأغلب ممَّا زاد من حدَّة اللانشرعيَّة، واللا رسميَّة، واللاأمن^{٦٠}.

وفي الوقت الذي يبدو فيه أنَّ الجيش اللبناني يتدخَّل في حال وقوع الجرائم الأكبر وبرزت القضايا الأمنيَّة، تتمثَّل الشُّرطة البلديَّة، غير المسلَّحة في الغالب، بأنَّها أضعف مؤسَّسة أمنيَّة رسميَّة عمليًّا، لا بل تُشكِّل في الوقت نفسه جزءاً من المجتمع المحليِّ. وكلِّما برزت قضية أمنيَّة إلى السُّطح، تُعتبر قوى الأمن الداخليِّ على أنَّها الجهة الفاعلة الأقوى، رغم أنَّ

٢٠٠٨، من الصَّفحة ٣٠٣ حتَّى الصَّفحة ٣٢٩.

٦٠ | مركز دَعَم لبنان، «الشكليَّة الرسميَّة، وآليات الوساطة، وعدم الشرعيَّة: أثر سياسات الدَّولة اللبنانيَّة على الحياة اليوميَّة للسَّوريِّين»، مركز المعرفة التابع للمجتمع المدني، سوف يصدر قريباً.

جرى الإطلاع على التَّرابط في المِرَّة الأخيرة في ٢٧ أيَّار/مايو ٢٠١٦.

٥٩ | إليزابيث بيكار، «الجيش والأمن في قلب السلطويَّة»، ورد في أوليفر دابين، وفانسان جيسر، وجيل ماساردييه (مُحرِّرون)، ديمقراطيَّات سلطويَّة، سلطات ديمقراطيَّة في القرن الواحد والعشرين: تقارب الشُّمال/الجنوب، باريس، الإكتشاف،

عمليَّات التَّسريح الإنتقائي بين الميليشيات السَّابقة. إليزابيث بيكار، «تسريح الميليشيات اللبنانيَّة»، أكسفورد، مركز الدراسات اللبنانيَّة، ١٩٩٩، مُتوفَّر على التَّرابط التالي: <http://lebanesestudies.com/wp-content/uploads/2012/04/c368be59-The-demobilisation-of-the-Lebanese-Militias-Elizabeth-Picard.pdf>

نتائج العمل الميداني في المواقع الثلاثة تُظهر بأنها لا علاقة لها مُطلقاً بالمجتمع المحلي، ومشاعره، واهتمامه بأرضه.

وبما أنّ الدّرك (أي قوى الأمن الداخلي) والشرطة البلديّة هما خاضعان لوزارة الداخلية، على خلاف الجيش اللبناني والذي يتبع لوزارة الدفاع، يُمكن تسمية هؤلاء المزوّدين الثلاثة بالـ «رسميين» واعتبارهم كذلك معيارياً. وفي الممارسة، فكلّ فرد يتمّ توقيفه على يد الشرطة البلديّة يُسلّم في النهاية إمّا إلى قوى الأمن الداخلي أو إلى الجيش اللبناني. أمّا عندما يقوم الجيش اللبناني بتوقيف أحد ما، فيبقى الفرد المَعْنَى إمّا في عهدة الجيش اللبناني أو يُسلّم إلى قوى الأمن الداخلي. وقد تمّ رُصد نموذج التّنسيق هذا في المواقع الثلاثة كلّها. ورغم أنّ قوى الأمن الداخلي، والتي تُمثّل أقوى هيئة أمنية رسمية في لبنان، يُشار إليها بالغاثة - «حين أتصل بهم، هم لا يُحييون أبداً»^{٦١} - وبأنّها تجسّد حيّ لانهلال الدولة اللبنانيّة، فهي تُرى أيضاً على أنّها الجهاز الأمني الوحيد الذي يُمكنه أن يكون حازماً كفاية ليُحدِث تغييراً حقيقياً على أرض الواقع.

وجاء على لسان عضو في حزبٍ سياسيّ في عاليه^{٦٢}: «عندما تقع المشاكل، فلمؤسّسات الدولة الأولويّة باتخاذ التّدبير اللازم (أي الدّرك والجيش اللبناني). ونحن مستعدّون لتّقديم يد العون متى لزم الأمر. نحن نحترم دور الدولة، على عكس حزب الله في الضّاحية الجنوبيّة لبيروت». وقال عضو حزبٍ آخر^{٦٣} مؤكّداً:

نحن، الحزب التّقدّمي الإشتراكي، نتوقّع من الدولة ومن الجيش اللبناني أن يكونا أعلى سلطة رغم أنّنا نمتلك سرّياً جميع أنواع الأسلحة في بيوتنا. هذا لا يعني أنّنا لا نثق بالدولة. لكننا احتفظنا بأسلحتنا منذ أيام الحرب الأهليّة. أنا شخصياً لا أفكر باستخدام سلاحي أبداً، ولا أعرف كيف أستخذه حتّى.

وتحدّثت لاجئة سوريّة^{٦٤}، بات لها في عاليه أربع سنوات، عن أبناء وطنها الهاربين من سوريا على أنّهم ليسوا مجرد ضحايا.

إنّ الدولة اللبنانيّة هي دولة مُنحلّة وشاقّة بالنسبة للبنانيين أنفسهم، وبالنسبة للسوريين في مقام ثانٍ... جميعنا نسمع بالسوريين أكثر في معرض حديثنا عن اللاجئين: ففي كلّ مكان، النّزوح هو تجريدٌ من القوّة: هو القشة التي قصمت ظهر البعير في أيّ قضية إجتماعيّة كانت موجودة أصلاً.

في المقابل، يسود حديثٌ بين اللبنانيين المُقيمين في عاليه يُشدّد على أهميّة وجود دولة حازمة وعلى المودّة المحليّة السّائدة تجاه الجيش اللبناني كونه يجسّد أمن الدولة: «ندعو جميعنا إلى مزيدٍ من الدّعم للجيش اللبناني: فمن المهمّ أن يستمرّوا بحماية الحدود، ويحافظوا



استجابة نظام الأمن الاجتماعي في البلدان الصناعيّة للتّغيير الاقتصادي والاجتماعي، مكتب العمل الدولي، جنيف، خدمات برينتوارلد، ١٩٨٧.

٦٩ | ميشال سورا، سوريا، حالة البربريّة، باريس، مطابع فرنسا الجامعيّة، ٢٠١٢.

٧٠ | في مُقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عيرين.

٧١ | «القرن الواحد والعشرون: تطوّر الأمن الاجتماعي: تقرير للمدير العام لمكتب العمل الدولي حول

٦٥ | في مُقابلة أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٦، عاليه.

٦٦ | في مُقابلة أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٦، عاليه.

٦٧ | في مُقابلة أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٦، عاليه.

٦٨ | في مُقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عيرين.

٦١ | في مُقابلة أُجريت مع مُقيم محلي في شباط/فبراير ٢٠١٦، عيرين.

٦٢ | في مُقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عاليه.

٦٣ | في مُقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عاليه.

٦٤ | في مُقابلة أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، عاليه.

على وحدة البلد»⁷⁰. أمّا بالنسبة للسكان المحليين، فالإجراءات التي يُنفّذها مُزوّدو الأمن الرسميون (الجيش اللبناني، وقوى الأمن الداخلي، والشرطة البلدية) هي ضرورية للحؤول دون انزلاق المنطقة إلى هاوية العنف. والأهمّ بعد هي إشارة مُقيم⁷¹ إلى كيف أنّ التحسّب للعنف لا يقتصر على إجراء ملموس، بل يُراد منه جعل المواطن العادي يشعر بالأمان. «إنّ الشرطة وقوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني لا يُظهرون أسلحتهم. فالواحد منّا لا يشعر بأنّه في بيئة عسكريّة (مثل منظر عسكري)، في حين هو محميّ».

وتتمثّل سلطة الدولة المركزيّة أيضاً بدور الوسيط الذي يلعبه المختار المحلي، والذي غالباً ما يوصف بأنّه «عين الدولة»⁷². في هذا الإطار، يصف منّ قابلناهم في عاليه دغمهم للحكومة المركزيّة ورغبتهم في رؤيتها تنمو لتصبح أقوى، وهم بذلك، يُعربون عن دغمهم للدولة الأكبر.

في عبرين، كما في شبعا، تلعب قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني دوراً متواضعاً على الأرض. فتكفي العضويّة في المجتمع المحلي كـمعيارٍ أساسيٍّ للمواطنين المحليين كي يُشاركوا في جهاز الأمن غير الرسمي.

لكن، وفي حين أنّ الأمن غير الرسمي هو الغالب ظاهرياً في عبرين، يؤكّد بعض المُمثّلين عن الأحزاب السياسيّة⁷³ أنّ حضر التجوّل في عبرين قد نُقذ طبقاً لقرار من الجيش اللبناني، والذي يؤدي عمله من خلال البلديات المحليّة في المناطق المجاورة لـطرابلس. وكان هدف الجيش هو ضمان أمن المجتمعات المحليّة المُضيّفة، مباشرة عقب اتّخاذ قراره بإنهاء أحداث العنف القائم بين السنّة اللبنانيين في باب التّبانة، والذين يحقدون حقّاً كبيراً على نظام الأسد والذي دمر منطقتهم عام 1980⁷⁴، والسكان العلويين في جبل محسن، والذين يؤيّدون النظام. وقال أحد المُمثّلين عن حزب سياسيّ:

في كلّ بلديّة، تُؤثّر مخابرات الجيش اللبناني على القرارات البلديّة، فلا يخطر ببالك حتّى أنّ الخطوط ما بين القرارات المؤسّساتيّة والقرارات غير المؤسّساتيّة واضحة المعالم للغاية.



ففي رأيه، يجب أن يُنظر إلى الأمن المحلي، والذي أعاد الجيش اللبناني إرساءه، على أنّه نتيجة لإنهاء الإشتباكات التي طال أمدها في طرابلس⁷⁵، وليس كعنصريّة مُتجدّرة تجاه اللاجئين، كما يُعتقّد على نطاق واسع في لبنان. وهذا الواقع يطمس وبشكل كبير التميّز ما بين توفير الأمن الرسمي وغير الرسمي ويُضعف دلالاته. علاوةً على ذلك، فالإجراءات الأمنيّة على أرض الواقع تُعتمد أكثر من الآليات الرسميّة وغير الرسميّة لدعم الأمن⁷⁶.

وفي شبعا، يُشدّد منّ قابلناهم محلياً على قلة النّفوذ التي يتمتّع بها مُزوّدو الأمن الرسميون في القرية، وخاصّة الشرطة البلديّة، والتي وُصِفَتْ بأنّها ضعيفة وقليلة العدد، ويروي لنا

أهل القرية بفخر بأنّ قريبتهم مُحصّنة من تدخّل الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. مع ذلك، وفي ظلّ تدفّق اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة، إتّخذت بلدية شبعاء سلسلة من الإجراءات الرسميّة بالتعاون مع فرع مخابرات الجيش اللبناني لإقامة «يوماً أمنياً» مُنتظماً (كلّ شهر أو كلّ شهرين) يقوم فيه الجيش اللبناني بمدهاماتٍ للبيوت التي يقطنها السوريون. وإنّ تمّ العثور على أسلحة، يُعتبّر المالك اللبناني هو المسؤول قانوناً، ما يُشجّع السكّان اللبنانيين على «توخي الحذر ومراقبة السوريين» بحيث «تُضْمَن مصلحة جميع المُقيمين في القرية»^{٧٢}. وفي الوقت الذي ينتقص فيه مَنْ قابلناهم من اللبنانيين المحليين من دور الجيش اللبناني ومخابراته، رفع اللاجئين السوريون المُقيمون في شبعاء من شأن هذه المدهامات، علماً أنّ مسؤولي الجيش اللبناني طمأنوا المواطنين بأنّ المدهامات لا تستهدف إلاّ الشبان الذين يُشتبه بانتمائهم للدولة الإسلاميّة أو جبهة النصرة. وهم غالباً ما عبّروا عن هذا الإستهداف الجندري للشبان على أنّهم مُشتبه بانتمائهم للحركات الإسلاميّة قائلين إنّه يؤثّر على حياتهم اليوميّة، وعلى حريّتهم في التحرّك، وعلى فرص العمل. من ناحية أخرى، تُستبعد اللاجئين السوريّات عن هذا الإشتباه السّابق افتراضه.

من هنا، وكما تبيّن في المواقع الثلاثة، فإنّ مُضاعفة الجهات الفاعلة وقوى الأمن بالإضافة إلى أدوارهما غير الواضحة المعالم، كلّ ذلك أدّى إلى إعادة عسكرة المجتمع بصورة عشوائية. ويظهر هذا جلياً في مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي عادت وانبثقت (الرّعاء المحليون^{٧٣}، أو الأعيان، أو رجال الميليشيات السّابقة، أو قادة الأحزاب السياسيّة)، والجهات الفاعلة الجديدة (مثل شركات الأمن الخاصّة^{٧٤})، وممارسات الترهيب الفرديّة والجماعيّة المُتعدّدة الأوجه.

الترهيب الخليط: تمثيلات وممارسات رمزيّة

منذ اندلاع النزاع في سوريا، إستخدمت الأحزاب السياسيّة اللبنانيّة وأصحاب المشاريع السياسيّة كلا النزاع وتدفّق اللاجئين المُترتب عليه كأداتين على جداول أعمالهم^{٧٥}. وتأرجح هاتان الأداتان ما بين الخوف من «تسرّب» النزاع واعتبار اللاجئين السوريين ككبش محرقة^{٧٦} في الخطابات السياسيّة فضلاً عن وسائل الإعلام، ما خلق بالتالي حالة من الدّع العامّ في سياق أرهاقته التوتّرات السياسيّة والإجهااد الإقتصادي الهيكلي. على هذه الخلفيّة، عمّم مُزوّدو الأمن غير الرسميّين، وعلى نحو مُتصاعد، إجراءات كي يتعاملوا مع التحسّب للعنف والذي بات روتيناً^{٧٧}. وفي حين سلّطت دراسات أخرى الضوء على آليات عشوائية لِحْبُط الأمن اعتمدها بعض اللاجئين السوريين من تلقاء أنفسهم (على سبيل المثال، عبر استخدام اللهجة اللبنانيّة في تفاعلاتهم اليوميّة أو عبر تجنّب الخروج من المنزل بعد مغيب الشّمس)^{٧٨}، تُظهر القصص النّاتجة عن العمل الميداني أيضاً غيرها من آليات الترهيب الضمنيّة منها أو الأكثر جليّة.

الإجتماعيّة، ودورات التّعبئة، والترهيب لحفظ أمن المدينة»، مركز المعرفة التّابع للمجتمع المدني، نشرين التّالي/نوفمبر ٢٠١٥، متوفّر على الرابط التّالي: -cskc.daleel-madani.org/sites/default/files/resources/ls-car-nov2015-beirut_0.pdf [جري الإطلاع على الرابط في المرّة الأخيرة في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠١٦].

standing-racism-against-syr-ian-refugees-lebanon [جري الإطلاع على الرابط في المرّة الأخيرة في ٥ أيار/ مايو ٢٠١٦].

٧٧ | هرمز، ٢٠١٢، مرجع سابق، من الصّفحة ٣٢٧ حتّى الصّفحة ٣٤٤.

٧٨ | أنظر: مركز دعم لبنان، «سياق النزاع في بيروت: المسألة

٢٠١١-٢٠١٣ وتحديات هذه الأخيرة، باريس، الإكتشاف، ٢٠١٣.

٧٦ | باسم شيبث ومحمّد علي نائل، «فهم العنصريّة ضدّ اللاجئين السوريين في لبنان»، مركز المعرفة التّابع للمجتمع المدني، ٢٨ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٣، متوفّر على الرابط التّالي: -http://cskc.daleel-madani.org/paper/under-

بيكار، مرجع سابق، ٢٠١٢.

٧٤ | وشركات أمن خاصّة كهذه تكون مُسجّلة في وزارة الداخليّة.

٧٥ | فانسان جيسر، «لبنان في قلب الأزمة السوريّة، على هامش التّورات العربيّة» ورد في فرانسوا بورغا وبرونو يايو (محرران)، لاربع لسوريا؟ الجهات الفاعلة في أزمة

٧٢ | في مُقابلة أُجريت في شباط/ فبراير ٢٠١٦، شبعاء.

٧٣ | وزعماء هو جمع زعيم، «مجرّد رُفع الغطاء السوري، سارعت كلّ مجموعة طائفيّة وسياسيّة إلى إعادة تَسْلِيح مُقاتليها وتدريبهم. وقد قدّمت شركات الأمن الخاصّة، وحتّى الشّركات الأجنبيّة، خدماتها لكلّ زعيم محليّ». إيلزابيث

وتجدر الإشارة إلى أنّ قصص العمل الميداني تحكي عن فصول مُتوّعة من العنف الرّمزي ضدّ الوافدين الجُدّ والتي تتراوح ما بين الإحتكاكات بين الأطفال والمراهقين، وقصص العنف التعسّفي، وشعور مُتصوّر بالإقصاء الممنهج من الحقوق الأساسيّة^{٧٩}، ماضيةً بذلك إلى ما وراء القضايا الأمنيّة البحتة.

تعميمات حَظَر التجوّل كمَثَل تجرّيبّي على التّدخل ما بين الإجراءات الرسميّة والإجراءات غير الرسميّة

نادراً ما يذكر اللاجئون تعميمات حَظَر التجوّل على أنّها الأداة الوحيدة والرئيسيّة خلف عدم الإرتياح والتّهويل الإجتماعيّين. وبالتّالي، تُشكّل تعميمات حَظَر التجوّل حالةً رمزاً للمناخ الأوسع من الخوف والتّميز الإجتماعي وعدم الثّقة المُتبادلة في المواقع الثلاثة. وبالفعل، قال أحد العامِلين في منظمّة غير حكوميّة في قضاء البترون^{٨٠}:

إنّ حَظَر التجوّل هو وسيلة للضّغط على النّاس: فلا يُمكن لشرطة البلديّة أن توقيف النّاس لفترات طويلة، وعادةً ما تدوم التوقيفات لبضعة أيّام أو ساعات، والإنتهاك لا يؤثّر بالنّاس بهذا القدر إذا ما قورن بالعنف الذي اعتاد عليه اللاجئون بعدما هربوا من سوريا. أنا لا أقول إنّّه ليس إجراءً عدائيّاً، ولكنّ أنا أراه على أنّه أقلّ أهميّة ممّا يُصوّره الإعلام.



وتؤكّد النّتائج على الطّبيعة الخليطة لتنفّيز تعميمات حَظَر التجوّل، فهي تُطبّق على يد مُزوّدي أمن رسميّن مختلفين (هؤلاء يرتبطون بالدولة وهم مسؤولون قانونياً عن الإجراءات الأمنيّة) وغير رسميّن مختلفين (هؤلاء الذين يُطبّقون هكذا إجراءات على الأرض بصورة غير شرعيّة)، يتحرّكون على أُسس قانونيّة غير واضحة المعالم في المواقع الثلاثة. قالت سيّدة سوريّة تقطن في عاليه^{٨١}: «لا يُطبّق حَظَر التجوّل، فالمسألة مسألة سياسيّة أكثر من أيّ شيءٍ آخر». وعندما سألناها إنّ كانت تتذكّر حالة مُحدّدة، قالت إنّ الشرطة البلديّة أوقفت مرّة رجالاً سوريّين خلال حَظَر التجوّل بدون أيّ استخدام للعنف وإنّهم لم يُعتقلوا إلّا لساعتين.

أضف إلى ذلك أنّ السورّيّين الذين ينشدون المساعدة عادةً ما يميلون إلى اللجوء إلى معارفهم - أي الواسطة - بدل أن يلجأوا إلى مُزوّدي الأمن الرسميّن أو المُحاميين. فقد حكى لنا بعض منّ قابلناهم من السورّيّين^{٨٢} أنّ الشرطة البلديّة تتحقّق من أوراق أيّ سوريّ يخالف حَظَر التجوّل، لكنّ وفي اليوم التّالي، ينبغي على السّوري أن يقصد مركز الشرطة البلديّة ليوقّع على ورقة يتعهّد فيها بأنّ يتجوّل تقريباً بعد السّاعة السّابعة مساءً، وفي حين أنّ البعض بأنّهم لم يخفوا من الأمن البلدي ولم يمثّلوا لحَظَر التجوّل، شعر آخرون بأنّهم تعرّضوا للتّميز وسوء المعاملة، لذلك هم فضّلوا أن يبقوا مُنزويين داخل منازلهم ليتجنّبوا المخاطر، وذكر آخرون أنّ قيادة الدراجات الناريّة أو حَمَل الأكياس الكبيرة كانا العنصرين الوحيدين اللّذين كان من شأنهما أن يُثيرا ريبة الشرطة البلديّة ويدفعها إلى إيقاف السورّيّين.

٨٢ | في مُقابلة أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، عاليه.

نحن نلجأ إلى سورّيّين آخرين، وليس إلى جهاز أمنيّ رسميّ... فهم لن يفعلوا شيئاً لأجلنا». في مُقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عاليه.

٨٠ | في مُقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عيرين.

٨١ | في مُقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عاليه.

٧٩ | لقد شرح لاجئٌ سوريّ قائلاً: «إنّ الأشخاص العاديّين هم بشكلٍ أو بآخر أفضل من هؤلاء الذين ينتمون إلى المؤسسات الرسميّة... لكن لا أحد يقوم بأيّ شيء يُساعد السورّيّين هنا. نحن نحمي أنفسنا من خلال تجنّب المشاكل، ومُلازمة البيت بشكلٍ أساسيّ، وتفاذي التّواصل غير الإصطراطيّ مع اللبنانيّين. وفي حال وقعت المشاكل،

في هذا الإطار، يُعدّ الأمن إجراءً عملياً يُتخذ لإبقاء وثائق اللاجئين تحت المراقبة، فحدّد مُقيم لبناني^{٨٣}، على سبيل المثال، أنّه لن يُمانع «بأن يتجوّل السوريون ليلاً متى كانوا جميعهم مُسجّلين في البلديّة ... إذ [وعندئذٍ، سوف تعرف الحكومة] مَنْ هم وإن هم على صلة مع الجماعات المُسلّحة في سوريا».

وقال سوريّ آخر إنّ حَظْر التجوّل طُبّق فقط في الشّهْرَيْنِ الأوّلَيْنِ بعدما أُعْلِنَ الحَظْر عبر لافتات عُلقَتْ في الأماكن العامّة.

في عبرين، قال مُقيم محليّ أجريّنا مقابلةً معه إنّ اللبنانيين يعتمدون إجراءات قَمْعِيّة تجاه الأزمة السوريّة بسبب الإحتلال السّوري للبنان والذي امتدّ من عام ١٩٧٦ إلى العام ٢٠٠٠، وبسبب حالة انعدام الثقة العامّة تجاه الأجنبيّ والذين يأتون من خلفيّات ثقافيّة ودينيّة مختلفة. وقيل لنا إنّ الإسلاموفوبيا أي الرُهاب من الإسلام يرتبط بالفكرة الشائعة بأنّ اللاجئين يستوردون العادات الإسلاميّة إلى جانب المشاكل الاجتماعيّة. ومن وجهة مُقيم محليّ آخر، فإنّ البطالة والتهميش لم يُكنا العاملين اللّذين أطلقا العنان لحالة «الخوف من السوريين».

وأشار مُقيم محليّ آخر إلى أنّ القرية لم تشهد يوماً أحداثاً عنف، لا بل شدّد على أنّ هذه الإجراءات ما زالت مطلوبة كونها «ضروريّة» و«وقائيّة». فبالنسبة له، أكثر الأخطار التي كانت القرية لتتعرّض لها هي السرقة والتحرّش. وبالنتيجة، فقد اعتمد التحسّب للعنف على أنّه ضمانة للأمن المحليّ.

على المقلب الآخر، دافع شيخٌ في قضاء البترون عن الإجراءات التي إتخذتها البلديّات المحليّة بقوله إنّها جاءت طبيعياً نتيجة المشاكل التي طرحها اللاجئين السوريون والسكان المحليون. وبالتّالي، فمَنع الدراجات الناريّة بالنسبة للسوريين جاء كـ«عقاب على السرقات وعمليات النّشل والتحرّش الجنسي في الشّارع». فهذه الجرائم الصّغيرة تُركب بشكل عامّ على الدراجات الناريّة كَوْن هذه الأخيرة تسمح لمُرتكبيها بالفرار بسهولة لسرعتها^{٨٤}. وبدا أنّ السوريّين الذين وظّفهم المسجد لتوفير المساعدات يوافقون مع هذه السياسة وعقيدة الأمن هذه والتي تتفق مع منطق التحسّب للعنف.

وأشار قائم مقام قضاء البترون، وهو المسؤول إدارياً عن عبرين، إلى تعميمات حَظْر التجوّل على أنّها «قرار أمنيّ وحماية». فقد أكد على أنّ هذه الإجراءات قُصد منها استهداف كلا المجموعتين السوريّة واللبنانيّة «لضمان أمن الإثنيتين معاً»، فيما شدّد على أنّ القرية لا تواجه مخاوف أمنيّة. إضافةً إلى ذلك، أفاد القائم مقام أنّ الكثافة السكانيّة الضّئيلة نسبياً والتي تميّز بها هذه القرية^{٨٥} هي عاملٌ رئيسيٌّ لتجنّب الإحتكاك والتوتر الاجتماعيّ.

عملياً، إنّ حَظْر التجوّل هو بمثابة إعلان مكتوب يُعلّق على جدران الشوارع لِمَنع السوريّين من مغادرة منازلهم بعد الساعة الثامنة ليلاً في فصل الصّيف والسّابعة مساءً في فصل

٨٣ | في مُقابلة أُجريت في نيسان/ أبريل ٢٠١٦، عاليه.

٨٤ | في مُقابلة أُجريت في شباط/ فبراير ٢٠١٦، البترون.

٨٥ | في مُقابلة أُجريت في شباط/ فبراير ٢٠١٦، البترون.

٨٦ | في مُقابلة أُجريت في شباط/ فبراير ٢٠١٦، عبرين.

٨٧ | في مُقابلة أُجريت في نيسان/ أبريل ٢٠١٦، عبرين.

٨٨ | في مُقابلة أُجريت في نيسان/ أبريل ٢٠١٦، البترون.

السّنة. أوّل حَظْر تجوُّل فُرض في عبرين كان في العام ٢٠١٤. غير أنّ إجراءات مماثلة ليست مَلحوظة عملياً؛ فكلّ اللّاجئين والسكّان المحليّين يُؤكّدون بأنّهم لا يُدركون تماماً ما إذا كانتْ تعميمات حَظْر التجوُّل ما زالتْ قائمة، وإنّ كانتْ كذلك، هم لا يُدركون في أيّ ساعة من اليوم كانتْ تُطبّق وما إذا كانتْ إجراءات مماثلة مؤسّساتيّة أو غير شرعيّة، وإنّ كانتْ تُطبّق من قِبَل الجيش اللبناني أو قوى الأمن الداخلي أو الأحزاب السياسيّة أو الشّركة البلديّة. وفي الوقت الذي أكّد فيه الشّيخ في مسجد البترون أنّ الإجراء فُصد منه فقط منَع استخدام الدراجات الناريّة، أفاد آخرون أنّ المَنع طال اللّاجئين أيضاً عبر مَنعهم من مغادرة منازلهم بكلّ بساطة.

وأيضاً، اعتقد بعض من قابلناهم أنّ حَظْر التجوُّل تَطَبّق على السّوريين واللبنانيّين معاً، في حين اعتبر الآخرون أنّ الرّجال السّوريّين كانوا الهدف الأوحد، وشدّد السكّان المحليّون الأكثر جرأةً على الكلام قائلين: «إنّ خالف السّوريّون حَظْر التجوُّل، يتعرّضون للضّرب وتتحقّق الشّركة من أوراقهم»، رغم قلّة الحالات التي تمّ التّبليغ عنها. في هذه الحالات، عرّفتْ تعميمات حَظْر التجوُّل على أنّها «ذريعة للقمع»^{٨٦}.

وعبر عضو تابعٍ لحزبٍ سياسيٍّ محليٍّ^{٨٧} عن رأيه قائلاً: «تُطبّق الدّولة اللبنانيّة حَظْر التجوُّل أيضاً عند نشوء الإحتجاجات أو الإشتباكات. أمّا وفي ظلّ أزمة اللّاجئين، فهذا الإجراء عاديٌّ ويُقصد به حصراً حفظ الأمن العام». فبحسب رأيه، لا تأتي الإضطرابات المحليّة من تعميمات حَظْر التجوُّل والإجراءات الأمنيّة بحدّ ذاتها، بل تأتي من عدم دعم قطاع الزراعة في عبرين، خاصّة وأنّ معظم المقيمين يعملون خارج القرية، ولا يُركّزون بعد الآن على تعزيز الموارد المحليّة. وأضاف: «إنّ استطعنا أن نصبح مُكتفين ذاتياً، لأصبح الأمن في قريتنا عندئذٍ أكثر استدامةً».

وعلى حسب تأكيد مننّمة غير حكوميّة محليّة^{٨٨}، فالجّهات الفاعلة غير التّابعة للدّولة لا يمكنها أن تتدخّل بسهولة عبر فَرَض قيود أمنيّة مماثلة، إذ تتطلّب برامجها عادةً موافقة البلديات، وهي تلك المؤسّسات نفسها التي تُطبّق حَظْر التجوُّل بصورة غير شرعيّة. وفي غياب بلديّة فاعلة في عبرين، لا تتمتع إجراءات وقاية الأمن إلّا بنفوذ قليل. من ناحية أخرى، فالعلاقة ما بين المننّمات غير الحكوميّة والمجتمع المحليّ تُصبح غير مباشرة، على وتيرة مُتصاعدة، بسبب دور الوسيط لما يُسمّى بالشاويش، وهو ممثّل عن اللّاجئين السّوريّين (ويتواجد أيضاً ضمن مجتمعات اللّاجئين الفلسطينيّين) يلعب دور الوسيط بين المننّمات غير الحكوميّة واللّاجئين والأجهزة الأمنيّة لدى بُروز أيّ قضية أمنيّة. لكنّ، وفي المواقع الميدانيّة الثلاثة، لا يلعب الشاويش أيّ دور ذات صلة في حلّ القضايا الأمنيّة من وجهة نظر اللّاجئين السّوريّين الذين قابلناهم. فلا تلعب المننّمات غير الحكوميّة أيّ دور مهمّ في توفير الأمن المحليّ، ولا تتعاضد أغلبيّة الوقت بالقضايا الأمنيّة قصداً. على الرّغم من ذلك، يُبلّغ اللّاجئون الذين يعيشون في قضاء البترون عن تعميمات حَظْر التجوُّل أو الجرائم التي يُتّهمون بها للأُمم

المتّحدة. فجاء على لسان ممثّل للمفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين^{٨٩}: «يحدث هذا أيضاً في المناطق السنّية التي تستضيف لاجئين. وخِلافاً للإعتقاد العامّ، فإنّ الإحتكاكات الإجماعيّة لا ترتبط بالضرورة بالمعتقدات الدينيّة المشتركة أو المخلّفة».

وما يُثير الإهتمام هو أنّ لا اللبنانيين ولا السوريين أشاروا إلى قلّة الأمان المحليّ على أنّه السّبب وراء تعميمات حَظَر التجوّل. فقد أشار مُقيمٌ محليّ إلى حادثة سرقة واحدة تلتّ وصول اللاجئين السوريين إلى عبرين، وقد ارتكبها جانّ لبنانيّ حسبما اكتشفت الشرطة البلديّة في النّهاية^{٩٠}. وقد أضاف^{٩١}: «قبل حَظَر التجوّل، لم يتمّ التّبلغ عن أيّ خلافات أو مشاكل إجتماعيّة. ولم تُطلق التّوترات جزئياً إلّا بعد اتّخاذ إجراءات الوفاية هذه». وفي الإطار نفسه، شدّد عضوٌ في حزبٍ سياسيّ محليّ^{٩٢} على أنّ اللاجئين لم يتسبّبوا بأيّ مشاكل أمنيّة ذات صلة.

بالنتيجة، فإنّ فَرَض الأمان من خلال فَرَض حَظَر التجوّل هو وسيلة يؤكّد بواسطتها السكّان المحليّون ملكيّتهم للأرض ومكانتهم الإجماعيّة، إذ يمدّهما الإثنان بشعورٍ مُعزّزٍ بالتّمكن. لذلك، تتخذ تعميمات حَظَر التجوّل قيمةً أكثر رمزيّة: فهي تُطبّق وإن كان اللاجئين لا يُغادرون بيوتهم في العشيّة عادةً، وإن كان التّبلغ عن جرائم صغيرة غير موجود. وكدليل على ذلك، قال لاجئٌ سوريّ^{٩٣} من جسر الشّغور:

لَسْتُ أَكِيداً بِشَأْن حَظَرِ التَّجَوُّلِ ... إِنْ كَانَ مَوْسَسَاتِيَّ أَمٍ لَا، وَإِنْ كَانَ سَارِي الْمَفْعُولِ بَعْدَ فَأَنَا وَعَائِلَتِي لَا نَخْرُجُ مِنَ الْبَيْتِ بِأَيِّ حَالٍ. لَقَدْ قِيلَ لِي: «إِنْ احْتَجَّتْ إِلَيَّ شَيْءٌ بَعْدَ السَّاعَةِ السَّابِعَةِ مَسَاءً، إِتَّصَلْ بِالْبَلَدِيَّةِ. لَكِنْ لَا يُمَكِّنُكَ الْخُرُوجُ مِنَ الْبَيْتِ». وَلَا بِأَسْ بِذَلِكَ. نَحْنُ لَا نَرِيدُ أَنْ نَأْخُذَ أَيَّ مَجَازِفَاتٍ، لِذَا فَالْخِيَارُ الْأَفْضَلُ هُوَ الْبَقَاءُ فِي الْمَنْزَلِ.



باختصار، إنّ تعميمات حَظَر التجوّل هي عملياً إجراء أمنيّ ضمّنيّ مقبول بين الجميع ومُعترف به معنويّاً في المجال العامّ للقرية.

وفي شبعا، أعلنت البلديّة حَظَر تجوّل عام ٢٠١٤ إلى جانب «إجراءات أمنيّة» أخرى تستهدف وجود اللاجئين، بما في ذلك شَرَطُ تَسْجِيلِ اللاجئين السوريين لأسمائهم في البلديّة إضافةً إلى «اليوم الأمني» الذي سبق وتحدّثنا عنه. وتعزو البلديّة هذه الإجراءات إلى ضرورة «إبقاء السوريين تحت المراقبة الدائمة»^{٩٤}، للحوّل دون إثارة ردود أفعالهم على الأقلّ، مهما كان نوعها، تجاه الأحداث الأمنيّة، كما هو الحال في الموقعين الآخريّن. في مقابل ذلك، يُشير مُزوّدو الأمان الرسميّون إلى الخوف المزعوم من السوريين المُتّمنين لداعش أو لجهة النُصرة وإلى الإضطراب المُترقّب الذي قد يخلقه هؤلاء في القرية. واللافت للنظر هو واقع أنّه وفيما أكّد اللبنانيون والسوريّون الذين قابلناهم على «اليوم الأمني» (والذي تقوم به مخابرات الجيش اللبناني) والمراقبة المُستمرّة (والتي يقوم بها أهل القرية)، هم لم يلحظوا على ما يبدو حَظَر التجوّل المُفروض، وحين سُئلوا عنه، أعربوا عن لامبالاة تجاهه وجهل به.

٩٣ | بحث العلم الإجماعي، المحاضرة السنويّة الخامسة والتّلاثون لسوروكين والتي أقيمت في جامعة ساسكاتشيوان، ٢٠٠٤، من الصّفحة ٣٧٣ حتّى الصّفحة ٣٩٥.

٩٦ | في مُقابله أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، شبعا.

٩٣ | في مُقابله أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عبرين.

٩٤ | في مُقابله أُجريت مع عضو في بلديّة شبعا في شباط/فبراير ٢٠١٦، شبعا.

٩٥ | كريغ كالهون، «عالم من الطّوارئ: الخوف والتّدخل ومحدوديات النظام العالمي»، ورد في مجلس

٨٩ | في مُقابله أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، طرابلس.

٩٠ | في مُقابله أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عبرين.

٩١ | في مُقابله أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عبرين.

٩٢ | في مُقابله أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عبرين.

إعادة خُلُق للهويّة المجتمعيّة

في حين تمّ تعريف فَرَض تعميمات حَظَر التجوّل في عدّة بلدَيّات لبنانيّة على أنّه في المقام الأوّل مسألة مُتتارَع عليها سياسياً وقانونياً، فهو ما زال يولّد دلالات مجتمعيّة وطرقاً جديدة لإدارة الحياة الإجماعيّة. فقبل الأزمّة السياسيّة السوريّة وتدفُّق اللاجئين إلى لبنان، عاش بضعة آلاف من السوريّين الذين هاجروا بغية العمل في المواقع نفسها حيث هم الآن وعملوا فيها. ولم يُفرض عليهم حظر تجوّل آنذاك، لابل جاء تنفيذ حَظَر التجوّل عقب اعتراف دوليٍّ بحالة الطّوارئ في الجارة سوريا، ما دفع المجتمعات المحليّة في لبنان إلى الإستجابة للأزمّة المُجاورة واعتماد إجراءات أمنيّة مماثلة. لذلك، فتعميمات حظر التجوّل هي جزء من ظاهرة التحسُّب للعنف على مستوى عمليّ وإستراتيجيّ، ما يسمح بالتعامل مع نتيجة مُتوقّعة للأزمّات السياسيّة⁹⁰ والقَمْع كإجراء طارئ مُفاجئ وجب إعطاؤه الأولويّة مقارنةً مع احتياجات طويلة الأمد كانت موجودة سابقاً.

المرجعيّات التقليديّة كآليّات مراقبة وتماسك

يبدو أنّ السلوك الذي توجّهه القيم الأخلاقيّة والتقاليد يلعب دوراً محوريّاً في المُساومة على الأمن والحماية، كما على عمليّات إعادة خُلُق الوضع الزّاهن. وبالتالي، فديناميّات حفظ قواعد السلوك تُسهم في خُلُق شعور بالتماسك بين المجموعات الإجماعيّة. كما يبدو أنّ المرجعيّات المعياريّة تُغذيّ ديناميّات الحذر المُتبادل. فالعديد من الذين أجرينا المقابلات معهم (لبنانيّون وسوريّون) أخبرونا بأنهم شعروا بالأمان لأنهم كانوا على إلفة مع القرية وأهلها، وهم عرفوا كيف يتصرّفون. فقال لنا سوريٌّ ممّن شملتهم المقابلات في شبعا: «نحن نعرف جميع من في القرية، والناس هم طيّبون معنا. إنّ كنت تعرف كيف تتصرّف، فلن تواجه أيّ مشاكل»⁹⁶.

هذه المرجعيّات المعياريّة تُنقل إلى الوافدين الجُدد من خلال المعرفة المُتناقلة لفظياً. ويبدو أنّ اختيار الموقع أيضاً يقوم على أساس أوجه شبه إجماعيّة وجغرافيّة مُتصوّرة مع مكان المنشأ. فما إن يستقرّ اللاجئون السوريّون في المواقع الثلاثة، حسبما أعلّمنا خلال المقابلات، هم لا يلجأون بعد ذلك إلى إجراءات الحماية أو الأمن الرسميّين، وخاصّةً بسبب افتقارهم للوضع القانوني مثلما ذكرنا آنفاً. بدلاً من ذلك، هم يميلون إلى الإلتجاء إلى الجهات الأمنيّة الفاعلة غير الرسميّة لطلب الحماية، ويخضعون بفعل ذلك إلى الطّريقة المرمّزة المُتبعة في المجتمع المحليّ حيث يعيشون. وفي حالاتٍ عديدة، يعتمد اللاجئون السوريّون على مُهاجرين سوريّين سكنوا في البلاد لمُدّة أطول منهم أو على من يتمتّعون بعلاقة جيّدة مع السكّان المحليّين لكي يتوسّطوا لهم ويخناروا لهم النّظام الأمنيّ الأنسب لهم. وطلب الأمن، مثلما أخبرنا العديد من السوريّين الذين قابلناهم، كان إلى حدّ كبير نتيجة اتّباع قانون سلوكيّ معيّن لعدم لفت الإنباه ومواجهة معضلة البحث عن مُرود أمن.

ففي عاليه، قال معظم مَنْ قابلناهم من السوريين إنهم شعروا بأنهم مَحْمِيُونَ في المدينة لأنهم تشاركوا المعتقدات المذهبية نفسها مع المجتمع الدرزي المحلي القاطن فيها. ولكن، يبدو أنّ الموقف السياسي من الأزمة السورية يهيمن على المجتمع المحلي مُسبباً عدم إرتياح إجتماعي^{٩٧}. فقد حدّثنا مواطنٌ سوريٌّ قائلاً: «إنّ السويدياء الواقعة في جنوب سوريا هي منطقة موالية للنظام السوري، والناس هنا لا يُعاملوننا بشكل جيّد جدّاً»، وكان يُشير بقوله إلى عقيدة الحزب التقدمي الإشتراكي السائجة في عاليه والمُعادية لنظام الأسد.

تُذكر تعميمات حَظَر التجوُّل وإرسال الدوريات إلى الشوارع على أنّها واحدة من الطُّرُق التي تجعل المرء يُحافظ على هويّته الخاصّة، ويُطالب بالأرض على أنّها له، ويُدقّق بالناس الذين يُحتمل أنّ المعلومات حولهم لا تُسجّل على أساسٍ منتظم. لذلك، يُعرّف الأمن أيضاً على أنّه طريقة لحفظ هويّة مجتمعيّة معيّنة. فتوفير الأمن القائم على المجتمع هو مَدعوم بفكرة أنّه بالإمكان بناء «رصيد إجتماعي رابط»^{٩٨}.

وبما أنّ الذّاكرة هي مجرد شكل من الأشكال التي يتواصل من خلالها المُقيّمون مع بعضهم البعض، فإنّ أشكال العنف المُتوقّعة والتي يتمّ تصوّرها على الأغلب كتهديدات تتأتى من الذّكور هي طريقة تعبير عن رجاءٍ بعالم أفضل بدل التذكُّر بأنّ الحرب والعنف ممكن أن يثورا مجدّداً ويجب التصدّي لهما. بهذا المعنى، يرتبط الأمن بثقافة المجتمع المحلي إذ يُمكن من حفظ نمط ثقافي معيّن يُنشر في المجال العام. «إنّ كانت الثقافة تتمحور حول الماضي، وهي محدودة وثابتة، فالأمن إذاً هو ذات توجّه مستقبلية، وقد وُجد ليتصدّى للإضطرابات التي قد تطال الحالة الثقافيّة المُستقرّة»^{٩٩} أو «وُجد كوسيلة للفهم والتدخّل في مستقبل يُحتمل أن يكون كارثياً»^{١٠٠}.

تعدّد الجهات الفاعلة

يُستبَق الإخلال بالنظام الاجتماعي الحالي في المواقع الثلاثة، ويجري التعامل معه عبر آليات الرصد والمراقبة اليومية العادية، وعبر التدابير الأمنية الإستثنائية، التي وُضعت بشكل غير شرعي وتُطبّق بانتظام. على ضوء هذه الاعتبارات، تسود ثقافة الوقاية في هذه المواقع اللبنانية الثلاثة، التي تشكّل محطّ تحليلٍ وبحثٍ في الدراسة الحالية.

صحيح أنّ هذه العمليات الوقائية تؤدّي في معظم الوقت إلى تعايش غير احتكاكي إجمالاً، إلا أنّها تتيح لعدد كبير من الجهات الفاعلة التدخّل على الفور في حال «إنتهاك المعايير».

وإذ تعزّز الجهات الأمنية الرسمية الفاعلة السردية الفائلة بضمان الحماية التامة وصون التواجد على الأرض، لا يبدو أنّها تصطدم بالتدابير الأمنية للأحزاب المحلية الرئيسيّة التي لها القدرة على المحافظة على الحماية الفعلية في المواقع الثلاثة (من خلال عناصر الشرطة البلّدية، أو المواطنين العاديين، أو شخصيات محلية نافذة أخرى).

١٠٤ | في مقابلة أُجريت في نيسان / أبريل ٢٠١٦، عاليه.

١٠١ | في مقابلة أُجريت في آذار / مارس ٢٠١٦، عيرين.

إنسان مُلتزم، نشرة علم الإنسان السياسي والقانوني، المجلد ٣٣، العدد ١، ٢٠١٠، الصفحة ٣٠.

٩٧ | في مقابلة أُجريت في آذار / مارس ٢٠١٦، عاليه.

١٠٢ | في مقابلة أُجريت في آذار / مارس ٢٠١٦، عاليه.

١٠٠ | أندرو لوكوف وستيفان كولبييه (مُحرران)، تدخّلات الأمن البيولوجي: الصّحة والأمن العالميّان المعنيّان، نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠٠٨، الصفحة ٢٤٨.

٩٨ | روبرت بوتنام، لعب البولينغ مُنفرداً: إنهيار المجتمع الأميركي وإحياءه، نيويورك، سيمون وشوستر، ٢٠٠٠.

١٠٣ | في مقابلات أُجريت مع الحزب التقدمي الإشتراكي والكاتب في آذار / مارس ٢٠١٦، عاليه.

٩٩ | دانيال غولدستين، «الأمن وخبير الثقافة: معضلات علم

يُظهر العمل الميداني أن الأحزاب المحلية هي إلى حدّ بعيد أحد مزوّدي الأمن الأساسيين في المواقع الثلاثة التي درسناها، ولا سيما في عاليه وعبرين. بيد أن الناس العاديين الذين يمكن أن يكونوا إما أعضاء في أحزاب سياسية، وإما مستقلين سياسياً، يتولّون مهام المراقبة الأمنية باعتبارها «وظيفة بدوام جزئي»، مع أنهم نادراً ما يتواجدون في البلدة أيام الأسبوع. وكما قال أحد الممثلين عن حزب سياسي^{1١} يُعَدّ إجراء الدوريات في الشارع ليلاً بحدّ ذاته عملاً غير رسمي: «أحياناً يتّصل بنا الشرطي من بلديتنا ليسأل: لمَ لا تأتي للاهتمام بهذا المبنى معي الليلة؟ هكذا تجري الأمور عملياً...»

في المقابل، يبدو أن الروابط والحوافز العائلية تتفوّق على السياسات الحزبية في المواقع الثلاثة. بعبارة أخرى، تسود المحسوبية وصلات القرى على أي مواقف سياسية وسياسات حزبية. يلجأ الناس عملياً إلى شرطة البلّدية وموظفيها، بما أنهم يمثلون أخلاقياتهم المجتمعية الخاصة وهمومهم السياسية، وذلك بشكل منفصل عن السياسات الحزبية. وبالتالي تُناقش السياسات المحلية على أنها لا تولّد الانقسامات كما في أماكن أخرى، ذلك أن وصلات القرى والحاجة إلى التضامن والتجانس لمجابهة التهديدات الخارجية، هما السائدان في هذه الحال. وهنا أكّد عضو في إحدى البلديات قائلاً: «لا سياسة في البلدية؛ فالمجلس البلدي لا يقوم على الأحزاب السياسية... نحن نقرّر في ما بيننا من سيكون عضواً فيه»^{1٢}.

لا يتخلّل الحزب التقدّمي الاشتراكي في عاليه رسمياً في الشؤون الأمنية. فالمجتمع المحلي يتماهى بشكل عام أكثر مع الشرطة البلّدية التي يشعر أنها تمثّله. بيد أن الأحزاب كافة تحاول الحرص على أن يتطابق النظام الاجتماعي القائم إلى أقصى حدّ ممكن مع أجنداتها السياسية. على سبيل المثال، يتألّف المجلس البلّدي والشرطة البلّدية في الغالب من أعضاء في الحزب التقدّمي الاشتراكي، ينخرطون بشكل فاعل في الأمن المُدني. لكن على مستوى رسمي^{1٣}، نكرت الأحزاب السياسية الاضطلاع بأدوار عسكرية، قائلة إن تدخلها محدود بخوض الانتخابات السياسية والحرص على المسؤولية المدنية (شؤون النفايات). فالخطوط القائمة ما بين الشبان العاديين الذين يتولّون مراقبة الأراضي وهم ينتمون رسمياً إلى الأحزاب السياسية، هي مبهمة كما الخطوط القائمة ما بين الأحزاب وأعضاء البلدية وقراراتها.

يرى العديد ممّن حاورناهم في الحزب التقدّمي الاشتراكي خيارهم الوحيد ليشعروا بالأمان. فعلى سبيل المثال، قالت سيّدة من سكّان^{1٤} عاليه ما يلي:

ثمّة مؤسسات عدّة تتولّى حماية المنطقة. إلا أنّ معظم الناس يلجأون إلى «أهل الأحزاب» من أجل حمايتهم... أفضل شخصياً الوثوق بعناصر الشرطة، إلا أي لا أعرفهم شخصياً، وهنا يكمن الفارق. أضف إلى ذلك أنّ مهمتهم الرئيسية هي مراقبة السير في الشوارع: إذا ركن أحد ما سيارته في وسط الطريق ولم يكن صديقاً مقرباً لهم، فهم يميلون أكثر إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. لذلك تبقى الروابط الشخصية الخيار الأكثر أماناً.



أما في عبرين، فسُلط جميع من حاورناهم من السكّان المحليين الضوء على وجود أعضاء من أسرهم في مختلف الأحزاب السياسية. والأهم من ذلك هو أن معظم السكّان المحليين الذين حاورناهم أكدوا^{١٠٥} أن «الإختلافات ما بين الأحزاب السياسية الثلاثة الرئيسيّة في البلدة تضمحلّ عندما يتعلّق الأمر بتدفّق اللاجئين السوريين... فالناس جميعاً يحتشدون ضد وجود اللاجئين، كما اعتادوا أن يحتشدوا ضد النظام». فضلاً عن ذلك، يشكّل كلّ من المعتقدات الدينية المشتركة والتاريخ السياسي العام للبلدة ضد النظام السوري، عاملين أساسيين في العلاقات المتينة التي جرى بناؤها. وكمثال على ذلك، أشار ممثل عن حزب سياسي آخر في عبرين إلى احتفالات رأس السنة الفائتة، حيث اجتمعت الأحزاب السياسية كلها ونظمت عشاءً جماعياً في البلدة. هذا ولا يعكس عدد بطاقات العضوية الحزبية الهيمنة الفعلية لأيّ من الأحزاب في عبرين. في هذا الإطار، قال أحد الممثلين عن الأحزاب^{١٠٦} إن «البلدة تُعدّ تاريخياً مهد السياسة الكتائبية، لكنني الآن لا أستطيع القول إن ثمة حزباً أكثر نفوذاً من غيره». ويمكن تفسير هذا الأمر أيضاً، على حدّ قول أحد السكان في عبرين، بواقع أن إنشاء فروع للأحزاب السياسية ظلّ مُحظّراً حتى انسحاب القوات السورية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.^{١٠٧}

يمكن النظر إلى ما يُعرّف باستباق العنف في عبرين على أنه لحظة إجتماعية ما بين السكان المحليين أيضاً يكن موقفهم السياسي: فالسكان يرتبطون طبعاً بعضهم ببعض، وبالأخرين والمؤسسات المحلية، من خلال دعمهم التدابير الأمنية غير الرسمية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذه اللحظة ما بين الأفراد تنطوي على الأمل بانتفاء العنف، وبأن ما يُتوقّع لن يتحقّق في نهاية المطاف.^{١٠٨}

إضافة إلى الأحزاب السياسية، برزت مخابرات الجيش بصفتها ملجأً رئيسياً للعديد ممّن حاورناهم في حال وقوع مشكلة أمنية. بيد أن آخرين قالوا إنهم يشعرون بالراحة أكثر عندما يبلغون مختار القرية عن الحادثة. ومع أن المختار لا يطلع بأيّ دور في الشؤون الأمنية، إلا أنه ينبغي أن يشهد على توقيف أي شخص في القرية من قبل قوى الأمن الداخلي أو القوات المسلّحة اللبنانية، ليكون بذلك حارس المجتمع المحلي. وهذا الأمر يحصل إجمالاً في أرجاء لبنان كافّة، ويثبت العلاقة الغربية بين توفير الأمن رسمياً وتوفيره بشكل غير رسمي، إضافة إلى التطبيق العملي للأنظمة عبر الطرق غير الرسمية، الأمر الذي يجعل الوجود الملموس لمزودي الأمن الرسميين على الأرض ثانوياً، وحتى فائضاً عن الحاجة في الغالب.

لفت أحد السكان الآخرين إلى أن الأشخاص العاديين لا يبلغون الأحزاب السياسية عن الحوادث التي تحصل على الفور، ذلك أن هذه الأحزاب لا تتدخّل مباشرة. وقال إن «الشرطة هي التي لا تزال تتدخّل على الفور. أما الأحزاب السياسية، فتتدخّل على المدى الطويل»^{١٠٩}. وقد أقرّ رئيس الشرطة البلديّة في المقابلة التي أُجريت معه، بأن الشرطة البلديّة هي المؤسسة الرسمية الأولى التي يتعامل الناس العاديون معها. ولفت إلى أن «الشرطة تستدعي قوى

١١١ | في مقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عبرين.

١١٢ | في مقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عبرين.

١١٣ | في مقابلة أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، شبعاء.

١١٤ | في مقابلة أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، شبعاء.

العنف والهبوط إلى العاديّ، بيركلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٧، الصفحة ١٠١.

١٠٩ | في مقابلة أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٦، عاليه.

١١٠ | في مقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عاليه.

١٠٥ | في مقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عبرين.

١٠٦ | في مقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عبرين.

١٠٧ | في مقابلة أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، عبرين.

١٠٨ | فيينا داس، الحياة والكلمات:

الأمن الداخلي في حال تسبّب الناس بانعدام الأمن ولم يفهموا كيف يجب أن يتصرّفوا. لكننا المرجع الرئيسي للناس المحليين، إذ يتوجّهون جميعاً إلينا»¹¹.

تتمتع الأحزاب السياسية في عبرين وعاليه بشرعية إجتماعية تُمكنها من منح الناس المحليين حسّاً بالأمان، الأمر الذي يستحوذ على عواطف السكّان، وهي تتمتع بهذه الشرعية بصفاتها مزوّداً للأمن، لا بصفتها جهةً سياسيّة فاعلة. مع ذلك، تتدخّل الأحزاب السياسية بشكل مباشر في توفير الأمن في بلدة عبرين فقط من خلال أعضاء الأحزاب السياسية الرئيسيّة الثلاثة (القوات اللبنانية، والتيار الوطني الحر، والكتائب). ويشكّل حراس عبرين غير الرسميين دعماً مؤقتاً متفرّقاً للشرطة البلديّة. «حماة المجتمع المحلي» هؤلاء، على حدّ تعبير عضو في أحد الأحزاب المحليّة¹²، ينتمون إلى مختلف الأحزاب. كما شدّد ممثل آخر عن أحد الأحزاب على أن «القيام بالدوريات ليس بالأمر السياسي، بل هو يعني الأمن للبلدة بأكملها»¹³.

أما في شبعا، فيبدو أن الأحزاب السياسية لا تؤدي أي دور في الشؤون الأمنية، نظراً إلى الشرعية الاجتماعية الضعيفة التي تتمتع بها. الواقع أن الشعور العام بالإهمال من الجهات السياسية الرسمية يؤدي إلى الضعف العام الذي تعانیه الأحزاب السياسية. فكما قال أحد الأشخاص الذين قابلناهم، «من الصعب على أي حزب في شبعا أن يستمر. شبعا هي مقبرة الأحزاب السياسية»¹⁴. ومع أن أعضاء البلدية كافة انُخبوا على لائحة مشتركة بين تيار المستقبل والجماعة الإسلاميّة، لا يتمتّع تيار المستقبل بأي تواجد في الشارع. أما الجماعة الإسلاميّة فطوّرت نوعاً من التواجد في الشارع مع وصول اللاجئيين السوريين. ومع ذلك، لا تتمتع بالكثير من الشرعية، وبالتالي لا تضطلع بدور في مجال توفير الأمن. وهكذا، لا ينتمي الشبان الذين يتولّون مهمة تأمين الشوارع والتدخّل في حال وقوع حوادث أمنية، إلى أي حزب سياسي، بل تُطلق عليهم تسمية «شباب العيّل» (أي شبان الأسر). وقد وصف لنا أحد الذين حاورناهم كيف طبّقت هذه الآليات بعد وصول اللاجئيين السوريين:

عندما وصلت الدفعة الأولى من اللاجئيين، اعتمدنا بدايةً أسلوب الإنتظار والترقب، وراقبنا عن كثب الوضع استباقاً للمشاكل التي قد تقع. بعد ذلك بوقت قصير، وقعت حادثّة بسيطة: تحرّش رجل سوري بفتاة من بلدتنا في الشارع. فقرّرنا عندئذ التدخّل. جمعنا اللاجئيين كلّهم في الجامع، حيث تحدّثت لجنة إليهم. شرحنا الوضع وكنا واضحين بأننا لن نستسيغ أي مشكلة. وكان ذلك بمثابة تحذير. فقلنا لهم: «أنتم على الرحب والسعة عندما تتبعون القواعد، وإلا سنتعامل مع الأمر على طريقتنا». والأمور على ما يرام مدّاك الحين. لكن عندما يحدث شيء ما، شبان الأحياء هم على أهبة الاستعداد للتدخّل. يجب أن يكون معلوماً أننا جميعاً مسلّحون. جميعنا يحمل السلاح، بطريقة شرعية وغير شرعية، ونحن لا نأبه¹⁵.



فضلاً عن ذلك، عبّر الأشخاص الذين حاورناهم في شبعا عن نفورهم تجاه نفوذ الأحزاب السياسية في ما يتعلق بالشؤون الأمنية المحلية. كما سبق وذكرنا، أقرّ العديد ممّن قابلناهم بأن مجموعة صغيرة من مناصري حزب الله يُفترَض أن تراقب الأمن في البلدة. لكن شعبية هذه المجموعة ضئيلة إلى حدّ أن أعضائها لا يريدون حتى أن يُلاحَظ وجودهم. «يُعدّ تواجد عناصر حزب الله محدوداً في شبعا، إذ يبلغ عددهم حوالي ٢٠ شخصاً أو أكثر بقليل، وهم يتقاضون ١٥٠ دولاراً في الشهر. هؤلاء الأشخاص مستعدون لتغيير انتماءاتهم في ليلة وضحاها في مقابل كسب بعض المال».^{١٥}

يضمّ مزودو الأمن غير الرسميين الآخرون المسجّلون في وزارة الداخلية، شركات أمن خاصة لا تنشط إلا في المناطق الحضرية (عاليه). ويقوم دور هذه الشركات الرئيسي على حماية القصور، أو الجهات والأبنية الخاصة، أو المصارف. ويُقال أيضاً إن الوجهاء الذين يزورون المنطقة يعتمدون أحياناً على الشركات الخاصة لتعزيز أمنهم الشخصي. فأمير قطر، على سبيل المثال، اشترى قطعة أرض في عاليه، وقد زوّده البلدية بمراقب للشارع.^{١٦}

في المقابل، نادراً ما تنخرط وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية^{١٧} في تطبيق الأمن المحلي. ففي المقابلات التي أجريناها، أكدت هذه الوكالات والشركات أنها تسعى عادةً إلى دعم اللاجئين في الشؤون القانونية. بيد أن اللاجئين غالباً ما يسحبون طلباتهم مخافة اتّخاذ إجراءات عامة ضد السكان اللبنانيين في البلدة حيث يقطنون، الأمر الذي يعيق إمكانات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على المناداة. منغُ شرطة بلدية عبرين الأطفال السوريين من أن يدخلوا أحد الملاعب هو أحد الأدلة على عجز المنظمات غير الحكومية عن المناداة بشكل غير رسمي بحماية اللاجئين. ففي حين أن العديد من السكان المحليين أكدوا شرعية هذا الإجراء، لم تُعدّ التدابير التي اتّخذتها وكالات الأمم المتحدة في وجه هذه المسألة فعّالة بما يكفي لتغيير السلوك المحلي، ووضع حدّ للأنظمة (غير الشرعية) التي يُطلقها المجتمع المحلي. وقد أقرّ العديد من السوريين ممّن قابلناهم في المواقع الثلاثة بأنهم لا يشعرون بالإهمال من المنظمات غير الحكومية في ما يتعلّق بتقديم الخدمات فحسب، بل أيضاً في ما يختصّ بالتدابير الحمائية.

صحيح أن انتماء مزودَي الخدمات الرسميين وغير الرسميين إلى المجتمع المحلي هو معيار الثقة الأول بالنسبة إلى السكان المحليين، إلا أن المنظمات الدولية وغير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة - التي تمثّل المجتمع الدولي - هي الهيئات الرئيسية التي يتوقّع اللاجئين السوريون أن تزودهم بالحماية القانونية والوصول إلى الأمن وهيئات العدالة.

تعود التحديات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في مجال حماية اللاجئين جزئياً إلى التفويض غير الرسمي الذي تحظى به لتحقيق هذا الهدف - باستثناء تفويض المفوضية

١٥ | في مقابلة أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦، شبعا.

١٦ | في مقابلة أُجريت مع أحد السكان المحليين في نيسان/أبريل ٢٠١٦، عاليه.

١٧ | في مقابلة أُجريت مع ممثّل عن منظمة غير حكومية دولية في آذار/مارس ٢٠١٦، البترون.

السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - وإلى أنظمة المنظمات غير الحكومية التي تحضّر معالجة القضايا السياسية أو الدينية في المساحات الاجتماعية المخصّصة للاجئين. وبالتالي يُحرّم اللاجئون من إمكانية البحث بحرية وراحةٍ عن سُبلٍ من شأنها أن تسهّل وصولهم إلى آليات العدالة والحماية الذاتية. كما أن بيروقراطية عمل المفوضية السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصعوبة تواصل اللاجئين مع وكالات الأمم المتحدة عموماً، يعيقان أكثر بحث اللاجئين عن الأمن والحماية.

وفقاً لنتائج العمل الميداني، لا يبدو أن المنظمات غير الحكومية توفّر الأمن على الأرض، إلا أنها تُنتج خطاباً حول الأمن يركّز على الإضاءة على التهديدات الأمنية القائمة في مختلف المناطق أو «الأماكن الساخنة»، وذلك بغية ترجمة التصورات حول الأمن وغيابه إلى سياسات عامة خاصة بالاستقرار.

الخاتمة

حلّل هذا التقرير كلاً من الآليات الأمنية متعددة الأوجه، والجهات الفاعلة، ومعاني الأمن، في مواقع لبنانية ثلاثة تأوي للاجئين السوريين. وقد استعرض كيف أن مفهوم الأمن يُعاد البحث فيه باستمرار، ولا سيما منذ وصول اللاجئين السوريين. كما أظهر التقرير كيف اعتمدت آليات الحماية والوقاية المختلفة بحجة الحفاظ على النظام الاجتماعي. وقد ثبت أن الخلط هو تعريف إرشادي، إذ يُبرز كيف تعتمد مختلف الجهات الفاعلة معاني الأمن، وتبحث فيها. وتُعيد إنتاجها بحسب السياق. وهكذا، لا يشير الأمن الخليط إلى دولة لبنانية ضعيفة، ولا إلى توزيع العمل ما بين الجهات الأمنية الحكومية الرسمية الفاعلة والجهات المحلية غير الرسمية الفاعلة، بل إلى تفاعل معقد ما بين الجهات الأمنية الحكومية الرسمية الفاعلة ومزودي الأمن غير الرسميين، الذين يكمل أحدهم الآخر.

تُربط آليات الأمن الذاتي إجمالاً بالمناطق التي يسيطر عليها حزب الله، ولكنها في الواقع تنتشر في أرجاء لبنان كافة. فالمفاهيم والممارسات المتعلقة بالأمن (أو انعدامه) هي متجذرة بشكل متنوع في التاريخ المحلي للبلد. صحيح أن هذه المفاهيم والممارسات تساهم في بناء تعريف متجانس للمجتمع المحلي، إلا أنها تستلزم آليات إقصائية من شأنها أن تُفارق وضع اللاجئين السوريين. وقد أتاح تحليل توفير الأمن باعتباره عاملاً في الانتماء إلى المجتمع المحلي، وفي الوضع الاجتماعي، البحث في مدى تجانس المجتمع المحلي على الرغم من الاختلافات السياسية الراسخة. وبالتالي يوضّح الأمن رسمياً في إطار مشروع مجتمعي يضع مجتمعات اللاجئين على هامش الأنماط المحلية، ويقوّض إمكانات الاندماج مع القادمين الجدد، هذا الاندماج الذي تحبّطه السياسات الحكومية في لبنان. وهكذا يصبح الأمن في نهاية المطاف أداة مبهمّة للتجانس الاجتماعي والتجزئة الاجتماعية في الأزمات الإقليمية. بعبارة أخرى، يعزّز كلُّ من الخطابات الرسمية حول الأمن، وإظهار اللاجئين السوريين على أنهم تهديد، التجزئة الاجتماعية ويقوّض الجهود المبذولة لتقوية الإستقرار الاجتماعي على المدى الطويل. وهكذا يشكّل خطر التجوّل جزءاً من استجابة وقائية أشمل للتهديد المتصوّر.

على الرغم من تردّدنا في تصنيف السرديات من خلال الثنائيات «لبناني» و«سوري» أو «محلي» و«لاجئي»، غالباً ما يقدّم اللاجئون سرداً مختلفاً عما يقدمه المواطنون المحليون حول الأمن. فاللاجئون يشعرون بعدم الأمان بطبيعة الحال بسبب هذا الاستباق للتدابير العنيفة، وذلك على الرغم من الانخفاض النسبي لحوادث العنف في المواقع الثلاثة التي اخترناها. وهذا الأمر يحفز القلق الاجتماعي العام ومناخ الخوف الذي يعيشه اللاجئون حياتهم اليومية في ظلّه.

في السياق نفسه، غالباً ما يرتبط عجز اللاجئين عن حماية أنفسهم ضد هذه التدابير بوضعهم غير الشرعي. وبالتالي يفهم اللاجئون المشروعية على أنها وسيلة تقود إلى «الأمن». ومن خلال طريقة التفكير هذه، يميلون إلى ربط تحقيق السلامة الجسدية والأمن الحضري بوضعهم الشرعي (أو غير الشرعي).

فضلاً عن الحاجة إلى الحماية القانونية، التي من شأنها أن تتيح للاجئين الوصول إلى الأمن، رمى هذا التقرير إلى التشديد على أهمية إعادة تصميم أشكال الحماية التي لا تهدف إلى معالجة الخطر الفعلي فحسب، بل تتركز أيضاً حول التدابير الوقائية غير الرسمية الهادفة إلى استباق العنف. ويبدو أن السياسات المنبثقة عن جهود التنسيق ما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومة المحلية، تتقاطع لتنتج الوضع القائم. فعوض أن ترمي هذه السياسات فقط إلى تقوية الجهات الرسمية الفاعلة - التي تلقى في الواقع الدعم حالياً من برنامج للاتحاد الأوروبي، يزود عملية إصلاح قطاع الأمن بالمساعدة التقنية^{١٨} - ينبغي أن تأخذ في عين الاعتبار أكثر كلاً من مزودي الأمن غير الرسميين وأشكال توفير الأمن المبهمة، مثل الجهود المنسقة للشرطة البلدية وأنظمة حكم المجتمعات المحلية.

تعدّ عاليه وعبرين المنطقتين الأكثر أماناً نسبياً من المواقع الثلاثة بالنسبة إلى اللاجئين السوريين. هنا تتماشى الميول السياسية السائدة مع المصلحة الوطنية التي تقضي بالمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والنظام السياسي. بيد أن تحقيق السلامة الجسدية يحدث على حساب مناخ عام من الخوف والتهويل، حيث يشعر اللاجئون بأنهم ضعفاء وبأن حرباتهم محدودة. أما في شبعا، فيُنظر إلى اللاجئين على أنهم جزء من المجتمع المحلي، وذلك بفضل الروابط التاريخية بين سكان البلدة وبلدة المنشأ السورية. مع ذلك، يشكّل استباق العنف جزءاً من مناخ يسوده انعدام الثقة المتبادلة، حيث السياسة عائلية التوجه. يجدر الذكر أن شبعا هي مرتع لمجموعات المعارضة السورية المسلحة، وبالتالي مركز لبعض العوامل المحتملة المزعجة للاستقرار في لبنان. هذا ويتعرّض اللاجئون السوريون إلى مدهامات من أطراف أمنية رسمية، فيشعرون بالتالي بعدم أمان أكبر مما يشعرون في عاليه وعبرين. ومع ذلك، وجد بعض اللاجئين السوريين في شبعا، كما سبق وذكرنا، نسخة عن مساحتهم الاجتماعية وأخلاقياتهم.

تقع حماية اللاجئين، في الحالات الثلاث، تحت رحمة السياسة المحلية، وتعكس رغبة مشتركة في إرساء الأمن المحلي.

ختاماً، تُعدّ التدابير الأمنية غير الرسمية فعّالة في الحفاظ على النظام الاجتماعي المحلي، على الرغم من نمطها المرن. ومع ذلك، لا تزال الجهات الرسمية الفاعلة تضطلع بدور أكبر في إعادة بسط الأمن عندما تبرز مسائل أمنية حادة.

تجدر الإشارة إلى أن الجهات الفاعلة التي تتمتع بالموثوقية الأكبر - أي الشرطة البلدية، والأسر المحلية النافذة أو الزعماء المحليون النافذون، والأشخاص المحليون المنتمون إلى أحزاب سياسية - وُصفت في المقابلات التي أجريناها مع المجتمعات المحلية اللبنانية في المواقع الثلاثة، على أنها الجهات الفاعلة الأضعف، على عكس القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي.

قائمة المراجع

Elizabeth Picard, "Armée et sécurité au cœur de l'autoritarisme", in Oliver Dabène, Vincent Geisser, Gilles Massardier (ed.), *Démocraties autoritaires, autoritarismes démocratiques au XXIe siècle : convergences Nord/Sud*, Paris, La Découverte, 2008, p. 303-329.

Elizabeth Picard, "Lebanon in Search of Sovereignty: Post 2005 Security Dilemmas", in Are Knudsen and Michael Kerr (ed.), *Lebanon: After the Cedar Revolution*, London, Hurst Publishers, 2012, p. 156-183.

Elizabeth Picard, *Liban-Syrie, Intimes étrangers. Un siècle d'interrogations sociopolitiques*, Paris, Actes Sud, 2016.

Robert Putnam, *Bowling Alone: Collapse and Revival of American Community*, New York, Simon and Schuster, 2000.

Joachim Saxtorph-Poulsen, "Asad should burn you alive", *NOW*, 22 December 2014, available at <https://now.mmedia.me/lb/en/reportsfeatures/564578-Asad-should-burn-you-alive>.

Marc Schuilenburg, *The Securitization of Society*, New York City, New York University Press, 2015, p. 206-225.

Michel Seurat, *Syrie, l'état de Barbarie*, Paris, Presses Universitaires de France, 2012.

Sherifa Shafie, "Palestinian Refugees in Lebanon", *Forced Migration Review*, Oxford, Oxford University Press, July 2007, available at: <http://www.forcedmigration.org/research-resources/expert-guides/palestinian-refugees-in-lebanon/fmo018.pdf>].

Claire Shukr, "Hal takun Shebaa 'Arsal 2?\"", *Now*, 10 September 2014, available at <https://now.mmedia.me/lb/ar/analysisar/563057-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%A8%D8%B9%D8%A7-%D8%B9%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84-2>.

"Near Batroun, fear of Syrians prompts patrols", *The Daily Star*, December 19th 2014, <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Sep-19/271186-near-batroun-fear-of-syrians-prompts-patrols.ashx>.

"Shebaa, the town caught in the middle", *The Daily Star*, 27 December 2015, available at <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Feb-27/288953-shebaa-the-town-caught-in-the-middle.ashx>.

Tomáš Weiss, "The Blurring Border between the Police and the Military: a Debate without Foundations", *Cooperation and Conflict*, Vol. 46, No.3, 2011.

Sonja Wolf, "Formal and Informal Security Governance in the Americas", *Latin America Research Review*, Vol. 50, No. 3, Latin American Studies Association, 2015, available at https://lasa.international.pitt.edu/auth/pub/Larr/CurrentIssue/50-3_275-286_Wolf.pdf.

Maya El Helou, "Refugees under curfew: the war of Lebanese municipalities against the poor", *Legal Agenda*, 22 December 2014, available at <http://english.legal-agenda.com/article.php?id=6746&folder=articles&lang=en>.

Carmen Geha, "Citizens' Perceptions of Security Institutions in Lebanon", *International Alert*, February 2015, available at http://www.international-alert.org/sites/default/files/Lebanon_SSRSecurityInstitutions_EN_2015.pdf.

Vincent Geisser, "La question des réfugiés syriens au Liban: le réveil des fantômes du passé", in *Confluences Méditerranée*, 2013.

Vincent Geisser, "Le Liban au coeur de la crise syrienne, en marge des révolutions arabes" in François Burgat and Bruno Paoli (ed.), *Pas de printemps pour la Syrie? Acteurs et défis de la crise 2011-2013*, Paris, La Découverte, 2013 (2).

Vincent Geisser, "Faire corps, faire peuple: l'armée libanaise, un leader d'opinion?", *Dynamiques internationales*, No. 11, December 2015, available at <http://dynamiques-internationales.com/wp-content/uploads/2016/02/Geisser-DI-11.pdf>.

Daniel Goldstein, "Security and the Culture Expert: Dilemmas of an Engaged Anthropology", *Political and Legal Anthropology Review*, Vol. 33, No. 1, 2010, p. 130.

International Labor Office, "Into the Twenty-First Century: the Development of Social Security: a Report to the Director-General of the International Labor Office on the Response of the Social Security System in Industrialized Countries to Economic and Social Change", Geneva, Printworld Services, 1987.

Sami Hermez, "The War is Going to Ignite: Anticipation of Violence in Lebanon", *Political and Legal Anthropology Review*, Vol. 35, No. 2, 2012, p. 327-344, available at <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1555-2934.2012.01206.x/pdf>.

Michael Johnson, *All Honorable Men: the Social Origins of War in Lebanon*, London, Centre for Lebanese Studies / I. B. Tauris, 2001.

Andrew Lakoff and Stephen Collier (ed.), *Biosecurity Interventions: Global Health and Security in Question*, New York, Columbia University Press, 2008, p. 248.

Lebanon Support, "The conflict context in Beirut; the social question, mobilisation cycles, and the city's securitisation", *Civil Society Knowledge Center*, November 2015, available at cskc.daleel-madani.org/sites/default/files/resources/lc-car-nov2015-beirut_0.pdf.

Marianne Madoré, "The Peaceful Settlement of Syrian Refugees in the Eastern Suburbs of Beirut: Understanding the Causes of Social Stability", *Civil Society Knowledge Center*, March 2016, <http://cskc.daleel-madani.org/paper/peaceful-settlement-syrian-refugees-eastern-suburbs-beirut-understanding-causes-social>.

Elizabeth Picard, "The Demobilization of the Lebanese Militias", Centre for Lebanese Studies, Oxford, Centre for Lebanese Studies, 1999, available at <http://lebanesestudies.com/wp-content/uploads/2012/04/c368be59.-The-demobilisation-of-the-Lebanese-Militias-Elizabeth-Picard.pdf>.

Elizabeth Picard, "Armée et sécurité au cœur de l'autoritarisme", in Oliver Dabène, Vincent Geisser, Gilles Massardier (ed.), *Démocraties autoritaires, autoritarismes démocratiques au XXI^e siècle : convergences Nord/Sud*, Paris, La Découverte, 2008, p. 303-329.

Elizabeth Picard, "Lebanon in Search of Sovereignty: Post 2005 Security Dilemmas", in Are Knudsen and Michael Kerr (ed.), *Lebanon: After the Cedar Revolution*, London, Hurst Publishers, 2012, p. 156-183.

Elizabeth Picard, *Liban-Syrie, Intimes étrangers. Un siècle d'interrogations sociopolitiques*, Paris, Actes Sud, 2016.

Robert Putnam, *Bowling Alone: Collapse and Revival of American Community*, New York, Simon and Schuster, 2000.

Joachim Saxtorph-Poulsen, "Asad should burn you alive", *NOW*, 22 December 2014, available at <https://now.mmedia.me/lb/en/reportsfeatures/564578-Asad-should-burn-you-alive>.

Marc Schuilenburg, *The Securitization of Society*, New York City, New York University Press, 2015, p. 206-225.

Michel Seurat, *Syrie, l'état de Barbarie*, Paris, Presses Universitaires de France, 2012.

Sherifa Shafie, "Palestinian Refugees in Lebanon", *Forced Migration Review*, Oxford, Oxford University Press, July 2007, available at: <http://www.forcedmigration.org/research-resources/expert-guides/palestinian-refugees-in-lebanon/fmo018.pdf>].

Claire Shukr, "Hal takun Shebaa 'Arsal 2?", *Now*, 10 September 2014, available at <https://now.mmedia.me/lb/ar/analysisar/563057-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%A8%D8%B9%D8%A7-%D8%B9%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84-2>.

"Near Batroun, fear of Syrians prompts patrols", *The Daily Star*, December 19th 2014, <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Sep-19/271186-near-batroun-fear-of-syrians-prompts-patrols.ashx>.

"Shebaa, the town caught in the middle", *The Daily Star*, 27 December 2015, available at <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Feb-27/288953-shebaa-the-town-caught-in-the-middle.ashx>.

Tomáš Weiss, "The Blurring Border between the Police and the Military: a Debate without Foundations", *Cooperation and Conflict*, Vol. 46, No.3, 2011.

Sonja Wolf, "Formal and Informal Security Governance in the Americas", *Latin America Research Review*, Vol. 50, No. 3, Latin American Studies Association, 2015, available at https://lasa.international.pitt.edu/auth/pub/Larr/CurrentIssue/50-3_275-286_Wolf.pdf.

